

Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصرافة الإسلامية

العدد (8) دولة قطر - أبريل 2018 م



تصدر عن



ISSN : 2409-0867 إلكتروني

ISSN : 2410-6836 ورقي

[mashurajournal.com](http://mashurajournal.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
Bait Al-Mashura Finance Consultations



# مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations  
Doha-Qatar P.O Box 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
الدوحة - قطر ص.ب: 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)



## عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتائجهم العلمي (عربي - انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

## الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

## الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتمدة.
- ❖ تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com

http://www.mashurajournal.com

نائب رئيس التحرير  
د. أسامة قيس الدريعي

نائب مدير التحرير  
د. إبراهيم حسن جمال

فريق التحرير  
أ. محمد نفيل محبوب

رئيس التحرير  
د. خالد بن إبراهيم السليطي

مدير التحرير  
د. فؤاد حميد الدليمي

أ. محمد مصلح الدين مصعب

## الهيئة الاستشارية

- د. خالد إبراهيم السليطي  
المدير العام للمؤسسة العامة للحق الثقافي - كتارا (قطر)
- أ.د. عائشة يوسف المناعي  
مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)
- أ.د. إبراهيم عبد الله الأنصاري  
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (قطر)
- أ.د. عبد الله الزبير عبد الرحمن  
رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي (السودان)
- أ.د. عياض بن نامي السلمي  
مدير مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السعودية)
- د. العياشي الصادق فداد  
كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)
- أ.د. علي محمد الصوا  
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي (الأردن)
- د. خالد العبد القادر  
عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)
- أ.د. صالح قادر كريم الزنكي  
رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)
- د. عصام خلف العنزي  
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت (الكويت)
- أ.د. عبد الرحمن يسري احمد  
أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة - قطر (مصر)
- د. مراد بوضاية  
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (الجزائر)
- د. أسامة قيس الدريعي  
العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)
- أ.د. محمد أكرم لآل الدين  
المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا (ماليزيا)
- أ.د. عبد الودود السعودي  
أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)
- د. فؤاد حميد الدليمي  
رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (العراق)
- د. أحمد بن عبد العزيز الشثري  
أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز (السعودية)
- د. إبراهيم حسن محمد جمال  
محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية  
Bait Al-Mashura Finance Consultations



## نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

### توطئة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير. تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق. ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

## رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

## قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

## أهدافنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية إسلامية تواكب النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستشارة في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

# قواعد النشر

## أولاً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .
- 2- تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأي وسيلة من وسائل النشر، ولا قُدمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء نُشرت أم لم تنشر .
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.
- 6 - تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

## ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:
  - أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .
  - ب- البُعد عن تحريج الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .
  - ج- معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
  - د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي:
  - أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.
  - ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .
  - ج- الدقة في التوثيق وتحريج النصوص والشواهد.
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .
- 4- حجم الخط ونوعه:
  - أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)
  - ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman)
- 5- يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منها (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .
- 6- يُقسم البحث وينظّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:
  - أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

- وجدت)، وهيكله البحث التفصيلية .
- ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومتراصة .
- ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية .
- د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم النتائج (والتوصيات).
- هـ- قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
- 7 - تكون طريقة التوثيق كالآتي:
- أ- البحوث باللغة الانجليزية يتم اتباع منهج (APA) في التوثيق .
- ب- البحوث باللغة العربية يكون منهج التوثيق كالآتي:
- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
- (شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
- ذكر المصدر والمراجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المراجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
- ج- إذا خلا المراجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:
- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
- بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
- د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
- هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
- و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي:
- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

## ثالثًا: سير البحوث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
- تُحكّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل .
- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
- إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
- تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة .
- إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها .

## الفهرس

- تقديم..... 23
- متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشرية الإسلامية
- أ.د. أسامة عبد المجيد العاني..... 27
- دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا
- د. عبد الحليم عمار غربي..... 79
- الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية
- د. وائل حمريت..... 133
- الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)
- د. نبيل بن عرفة..... 189
- التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجًا
- د. أحمد سفيان عبد الله، د. سهيل بن شريف..... 233
- أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدار والعقار: أحكام وتوجيهات
- د. أحمد مهدي الشريف بلواني..... 275

# تقديم

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيسرنا أن نقدم لكم العدد الثامن من «مجلة بيت المشورة» والذي حوى في طياته بحوثاً متميزة تتعلق بمستجدات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومتطلباته في الفكر والتوجيه الشرعي المؤصل كالعملات الرقمية، وإرشادات التعامل مع العقار، وتجربة المؤسسات المالية وسبل تنميتها وتطويرها، والوقف وتفعيل دوره التنموي من خلال صيغ مبتكرة وأطر نظرية جديدة.

إن من سعة التشريع الإسلامي استيعابه لجميع تفاصيل ومستجدات الحياة الإنسانية؛ ومجال المال والاقتصاد يعتبر من أعظم وأسرع البيئات توسعاً وتطوراً، وهذا ما يستدعي توسيع قاعدة التفكير الابتكاري، والخروج من دائرة استصحاب الأفكار المقيدة لانطلاقة حركة البحث العلمي، والتي أدت إلى انحسار البحوث العلمية وترددها في إطار التكرار والنقل، وندرة الدراسات الاستشرافية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

إن الانتقال إلى مرحلة الدراسات المستقبلية يتطلب مزيداً من الدعم والتوجيه من قبل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات، ومن هنا تسعد «مجلة بيت المشورة» بتجديد دعوتها للباحثين والمختصين لمزيد من البحث الإبداعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، آمليين أن تسهم جهود الباحثين ونتائجهم العلمي في تطوير مسيرة المالية الإسلامية وريادة الاقتصاد الإسلامي.

وتعدّ المجلة السادة الباحثين والمختصين بمزيد من التطوير والارتقاء سواء على الصعيد العلمي أو التقني، فهذا هو المنهج الذي التزمت به، وشرفت بشهادة كثير من الباحثين والمختصين لها بذلك.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشد.

هيئة تحرير المجلة



# الدراسات والبحوث

## الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية

د. وائل حمريت

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(سَلِّم البحث للنشر في 2017/8/19 م، واعتمد للنشر في 2017/10/10 م)

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية عن طريق التقارير المالية بين سنتي 2008-2015؛ كما يهدف إلى تحديد الآثار المباشرة والمشاركة لخصائص المصارف وحوكمة الشركات والتصنيف الائتماني على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. تبين من نتائج هذا البحث أن هناك ارتفاعاً نسبياً وبطيئاً لدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، مما يعكس الوعي الحسي لدى المؤسسات المصرفية للفوائد التي قد تنجم من إدارتها. اتضح أن البنوك ذوات الحجم الكبير والتي تتميز بضعف نسبة حضور الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وقلة الفروع، وانخفاض عدد المشاركات في رأس المال التابع للشركات الأخرى وزيادة حجم مجلس الإدارة والعمل تحت غطاء إسلامي هي الأكثر إفصاحاً. في ما يخص النتائج المنسوبة لكل نوع من المصارف، كشفت نتائج البحث أن تعزيز الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية يرتبط إيجابياً بالأداء المالي

والتصنيف الائتماني، إلى جانب نمط مستمر من ضعف عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتواجد عدد قليل للأعضاء المستقلين وعدم الاستقرار المالي، وعلاوة على ذلك، فإن متغيرات «مدى الانفتاح على النوافذ الإسلامية» و«الاستقرار المالي» تساهم في زيادة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية.

**الكلمات المفتاحية:** المخاطر التشغيلية، اتفاقية بازل، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، الإفصاح، انضباط السوق، المملكة العربية السعودية.

## The Operational Risk Disclosure in Islamic and Conventional Banks in Saudi Arabia: A content analysis of annual reports.

**Dr. Wael Hemrit**

Assistant Professor at College of Economics and Management Sciences  
Al-Imam Muhammad bin Saud Islamic University

### ***Abstract:***

This paper studies the operational risk reporting practices in annual reports of Islamic and conventional banks in the Saudi Arabia for the period 2008-2015. It determines the direct and joint effects of banking characteristics, corporate governance and credit rating on the operational risk reporting in the banking industry. We provide evidence that the extent of Bank's disclosure on operational risk increased slightly, reflecting their perceptual awareness of the benefits of its management. We find that banks having a large size, lower proportion of independent board directors, smaller number of subsidiaries, lower participation in equity capital of other companies, greater board size and operating under Islamic context are disclosing more information. In regards of results of each type of banks, we discover that the enhancement of operational risk disclosure in Islamic banks is positively associated with high profitability and credit rating, an ongoing pattern of small number of board members meeting, lack of independent members and Financial instability. Moreover, the variables that concern the opening of Islamic windows and the financial stability perform the operational risk reporting in the conventional banks.

## 1. المقدمة

إن مستحدثات المشروع المصرفي وتطور استخدام أدوات مالية جديدة في دول تعايشت فيها المصارف الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب اقتضت تطبيق نظام قانوني مشترك بينهما لتقييم ومجابهة كل المخاطر الناشئة عن الأنشطة المصرفية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية...). إذن، لم يتم تحديد نظام قانوني منفصل يُنسب إلى خطوط أعمال المصارف الإسلامية، كما بات من الشائع أن المصارف الإسلامية تعمل بموجب القوانين المعتمدة في المصارف التقليدية والتي من المفترض أن تكون متجذرة ضمن التحديات التي تم تحديدها مسبقاً بهدف متابعة المخاطر والالتزام بالمعايير الدولية، وبالتالي ضمان رسوخ عمل الصناعة المصرفية الإسلامية على النطاق العالمي، وفي هذا الصدد، ذكر احد المؤلفين<sup>(1)</sup> أن لجان بازل المتتابة تعتبر أحد المحاور المهمة لوضع معايير كفاية رأس المال والممارسات المصرفية الإسلامية السليمة. يتناول هذا الاتفاق في جزء كبير من محاوره المخاطر الحقيقية في المصارف التقليدية كما في المصارف الإسلامية، إلا أن هذه المخاطر تنطلي مجتمعة ضمن مخاطر جامعة وهي تلك التشغيلية. جميع الأدوات اتفقت أن كل مكونات هذه المخاطر تنبثق أساساً من كافة النظم المصرفية التي تتأثر بدورها بالعوامل البيئية والخارجية. هذه النقاط تعزز فكرة أن المخاطر التشغيلية هي أصل معظم الأزمات التي أصابت القطاع المالي.

تُعتبر تحديات المصارف الإسلامية مشابهة إلى حد كبير لأهداف جميع الوسطاء الماليين، سواء تلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو المتصادمة معها، ومع ذلك، فإن المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية هي الأكثر تعقيداً بسبب تعدد الأنشطة المالية و تنوع أحداث المخاطر التشغيلية واختلاف ملامح العقود عن تلك التي يتم تداولها في المصارف التقليدية. هذه الفوارق تسلط دائرة الضوء على التباينات والاختلافات في سلوك المستثمرين بالمصارف الإسلامية والتقليدية التي

(1) Abdullah et al. 2011.

تلي خيار الإفصاح عن المخاطر، وهذه المخاطر التشغيلية ليس لها عوائد استثمارية كأغلب المخاطر المالية إن تحققت<sup>(2)</sup>، بل تشكل في الأصل استنزافاً مستمراً للوضع المالي.

دعمًا لأهمية الإفصاح الواردة في الرؤى النظرية المعاصرة، ووفقًا للجنة بازل (2001، 2002)، فإن الارتفاع المفاجئ والسريع للمخاطر التشغيلية هو نتيجة للفشل في النظم الإدارية والتكنولوجية ومناهج المراقبة وانعدام الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية؛ وبالتالي استوجب على المؤسسات المصرفية إسلامية كانت أو تقليدية أن تدرك أن مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يعكس مدى وعيها واستجابتها لمتطلبات الاستثمار و مدى حرصها على إدارة هذه المخاطر والتحكم في نتائجها. في هذا الصدد، التعرف على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية من قبل المستثمر يعطي انطباعاً لديه عن مدى حرص المؤسسة المصرفية على الحفاظ على رأس المال وحماية الأصول المستثمرة و تجنب التقلبات في قيمة الأصول القابلة للتداول أو التأجير ودعم الجهود الجارية لتعزيز البنية المالية؛ إلى جانب ذلك، فإن التعرف على محددات الإفصاح المتعلقة بالحوكمة المصرفية و الخصائص المؤسسية و الاقتصاد الكلي يمنح المستثمرين فرصة التوزيع المتوازن لاستثماراتهم في القطاع المصرفي، والتي تشمل الأسهم، أو الصكوك، أو المرابحة، أو العقود التي تضمن أصل الدين.

من جهة متخذة القرار، فإن القصور الذي لاح على مستوى الكشف الكمي أو النوعي للمخاطر التشغيلية يعتبر عاملاً جوهرياً مساهماً في زعزعة الاستقرار المالي ويوفر مناخاً مضطرباً لعدم التناسق في المعلومات وتفاقم الصراعات بين أصحاب المصلحة الخاصة. حيثئذ، يفرض الواقع أن ينضوي خيار فرض الإفصاح عن المخاطر التشغيلية تحت نظام قانوني فعال يتم اعتماده كسياسة لتعزيز

(2) هذا المفهوم يعتبر في حد ذاته ثورة في إطار التعريف بمصطلح «خطر». ففي هذا السياق، هناك خاصية تميز المخاطر التشغيلية عن مخاطر المضاربة، وهي أنه «خطر نقي» يتسبب فقط في خسائر. وعلاوة على ذلك، وفقاً لتعريف المخاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل (2001)، فإن هذه المخاطر ترتبط ببعض المكونات والميزات التي هي جزء من نظام التشغيل والتنظيم المالي بالمصرف.

انضباط السوق وضمأن الشفافية بين المكونات الاقتصادية.

عمومًا، يهدف هذا البحث إلى إعطاء أفكار جوهرية عميقة منبثقة من سياسة إدارة المخاطر التشغيلية داخل المصارف الإسلامية والتقليدية من أجل مساعدة المستثمرين وأصحاب القرار والمراقبين الماليين للوصول إلى تقييم تلك المخاطر ومستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهم من خلال التقارير السنوية والاطلاع على العوامل المؤثرة في مستوى التواصل، كما يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى بعض المؤشرات التي تُمكن المصارف، إسلامية كانت أو تقليدية، من التنبؤ بمخاطر حصول خسائر مستقبلية بعد التعرف على العوامل المؤثرة على سجلات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ وبما أنه لا يوجد أي بحث سابق قد أجري على المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية، فإننا نرمي إلى تعزيز ما توصلت له الأبحاث العلمية السابقة الهادفة إلى تحديد الأولويات، حيث يطرح هذا البحث الإشكاليات التالية:

1. ماهو مستوى تطور الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة الزمنية ( 2008 - 2015 )؟
2. ماهي العوامل المالية، المؤسسية والمرتبطة بالحوكمة التي قد تؤثر في مستوى الإفصاح؟.

في ضوء ما سبق ولاستيفاء منهج البحث، فإن هيكل البحث يكون كما يلي:  
يتناول المبحث الأول مجال الإفصاح عن المخاطر في المملكة العربية السعودية، بينما يطرح المبحث الثاني مختلف المفاهيم المميزة للمخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية والإسلامية من خلال الرجوع إلى التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (The Basel Committee on Banking Supervision) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board)، وسنحاول من خلال المبحث الثالث مراجعة شاملة للرؤى النظرية المعاصرة وأهم الأدبيات

السابقة التي تناولت المخاطر التشغيلية، وفي المبحث الرابع، يتم قياس سجل الإفصاح في المصارف الإسلامية والتقليدية اعتمادًا على قاعدة تحليل المحتوى، ويعرض المبحث الخامس أهم الفرضيات النظرية والمتغيرات التي تم اعتمادها في النموذج التجريبي. أخيرًا، يتم تقديم أهم النتائج التجريبية وكذلك بعض الاستنتاجات والتوصيات.

## 2. الإفصاح عن المخاطر في المملكة العربية السعودية

تزامنًا مع أبواب لائحة حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية<sup>(3)</sup>، فقد تم طرح مسألة ضمان إجراءات الإفصاح والشفافية في تقرير مجلس الإدارة. أغلب التقارير تهدف إلى ضمان حقوق المساهمين عبر إتاحة المعلومات الوافية والدقيقة والحرص على عدم التمييز بينهم، إضافة إلى ذلك، فقد عرفت الأسواق المالية وتحديدًا سوق تداولات الأسهم (Tadawul) نموًا متسارعًا أهله إلى أن يكون الأكبر في منطقة الخليج وضمن المراتب الأولى على المستوى العالمي. حاليًا يتكون سوق الأسهم السعودية من 173 شركة مساهمة، مقسمة إلى 15 قطاعًا، وبلغت القيمة السوقية نهاية سنة 2015 أكثر من 420 مليار دولار وبالتالي مثلت هذه القيمة قرابة 40٪ من إجمالي القيمة السوقية العربية بالرغم من الانخفاض الهام بنسبة 12٪ بالمقارنة مع سنة 2014<sup>(4)</sup>. هذا النمو السريع تزايد مع التفاعل القانوني وما تمليه وجوبية السعي لدعم حماية حقوق المستثمرين بصفة خاصة ومستخدمي التقارير المالية بصفة عامة وأحقيتهم في امتلاك المعلومة من خلال الإفصاح عن المخاطر المتحملة.

يُذكر كذلك أن هيئة سوق المال (Capital Market Authority) التي تأسست حديثًا في المملكة العربية السعودية كان لها دور محوري في تنظيم وتطوير الشركات السعودية من خلال توفير القواعد واللوائح التي تساهم في زيادة الاستثمار وتعزيز

(3) أم القرى، السنة 83 العدد: 4124 الجمعة 3 ذو القعدة 1427هـ الموافق 24 نوفمبر 2006م.

(4) التقرير الإحصائي السنوي للسوق المالي السعودي (2015).

المعايير المناسبة لضمان الشفافية والإفصاح، ومن وجهة نظر محاسبية، واعتماداً على معايير المراجعة الصادرة في عام 1986 والتي كانت مستمدة أصلاً من المعايير الأمريكية، فإن القطاع المصرفي والشركات المالية نجحت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) وذلك بالمقارنة مع غيرها من الشركات السعودية المدرجة تلك التي تعتمد على معايير المحاسبة السعودية لا غير. كما تُعتبر لجنة معايير المحاسبة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) المسؤولة عن تطوير ومراجعة معايير المحاسبة والمراجعة بالرغم من الكثير من المعوقات التي تتعلق بالتطبيق. عموماً، فإن المعايير المحاسبية الوطنية تلعب دوراً محورياً في البيئة السعودية لأجل تطوير سياسات الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن المعاملات المالية. وفقاً لذلك، وفي أحد الأبحاث الحديثة، فقد لاح أنه بالرغم من التطور الهائل الذي عرفه سوق الأسهم السعودي، وتطور قواعد الإفصاح من هيئة السوق المالية من أجل أن تكون فعالة ومنسجمة مع المعايير الدولية، إلا أن آلية التطبيق أثبتت أنها غير فعالة بالشكل المطلوب<sup>(5)</sup>. يقول المؤلف أن المشكلة في سوق الأسهم السعودي تكمن في نقص المعرفة لدى المستثمرين وطريقة الحصول على المعلومات ومدى استخدامها، كما يؤكد كذلك على أهمية المعرفة لدى المستثمر وصرامة الإجراءات التأديبية ضد المتلاعبين في السوق، والذين يستغلون نقص الخبرة لدى صغار المستثمرين. إن سوق الأسهم السعودي يفتقر إلى مستوى متميز من النشاط من حيث الإفصاح عن المخاطر<sup>(6)</sup>. أكد هذا الأخير أن العجز الكبير في المعلومات بالمقارنة مع الأسواق المستقرة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، كان العامل الأساس لعدم كفاءة سوق الأسهم، ما يعني بالضرورة وجود بنية تحتية مؤسسية ضعيفة لها.

تكريساً لمبدأ الشفافية في الوسطاء الماليين، أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي

(5) Baamir. 2008.

(6) Onour. 2012.

أسسًا وأنظمة تخص حماية عملاء مؤسسات التمويل<sup>(7)</sup>. فافتراض الواقع تحديث المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية والمخاطر الشاخصة لهم بعد ضمان وضوحها و بساطتها ودقتها الغير مضللة، دون أن يكون هناك عناء للوصول إليها باعتبار شروطها وميزاتها الرئيسة.

من الطبيعي أن تنشأ أهمية البحث من خلال وضع العينة التي سندرسها ضمن الإطار القانوني للإفصاح عن المخاطر لمعرفة مدى استجابة المصارف لمتطلبات إدارة الخطر وضمان الشفافية وانضباط السوق.

### 3. المخاطر التشغيلية في المؤسسات المصرفية

إن النقاشات المستفيضة التي تناولت دراسات تخص أهمية المخاطر التشغيلية توصلت إلى أن هناك إنتاجًا جديدًا لمحور قديم، إذ إنه لا بد من الإشارة أن المخاطر التشغيلية ليست بالمخاطر الجديدة أو غير المعروفة<sup>(8)</sup>، ولكن هناك فرض انضباط جديد للمؤسسات من أجل الاستجابة لمتطلبات الحوكمة ووضع حد لامتداد أنواع مختلفة من المخاطر التشغيلية. إن مسألة اكتشاف و تقييم و قياس المخاطر التشغيلية تعتبر نقطة مركزية مشتركة لتكييف قوانين بازل (II) للمصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء.

عمومًا، ترتبط هذه المخاطر بالنظام البنكي وأدائه، بما في ذلك معوقات استعمال الأدوات التكنولوجية، وغيره من التقنيات، وصعوبة الامثال لسياسات المصرف، والاحتيايل، وكذلك تعطل الإجراءات والتدابير لما ينجر عنهم من أضرار على سياسة الإدارة المصرفية.

### 1.3 المفهوم العام

المؤكد أن خطر التشغيل يشكل تهديدًا للأعمال المصرفية مما يؤدي إلى عدة خسائر

(7) انظر المادة 22 من نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بموجب المرسوم الملكي الصادر في 13 / 8 / 1433 هـ، والباب 18 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادرة في 14 / 04 / 1434 هـ.

(8) Utz. 2008

وهي تلك التي لم يتم تضمينها ضمن فئات أخرى من الخسائر. في الواقع، تشير بعض الأدبيات الحديثة أنه من المهم أن يتم الأخذ في الاعتبار الأحداث التي تفتقر لتقييم واضح لمستوى التكلفة، لأنه في هذه الحالة، فإن الفشل لا يعني بالضرورة تحقق الخسارة<sup>(9)</sup>.

طرحت اتفاقية بازل (II) (2001) مفهومًا شاملاً للمخاطر التشغيلية، وهو كما يلي: «هو خطر الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنوك أو نتيجة للحوادث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يشمل كلاً من المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة»<sup>(10)</sup>، ويضيف أحد الباحثين<sup>(11)</sup> أن عدم الأخذ في الاعتبار بهذا الخطر يدخل كذلك ضمن المخاطر التشغيلية. تؤدي هذه المخاطر التشغيلية إلى ارتفاع تكلفة التشغيل للمصارف وانخفاض للمداخيل، كما أنها تتفاعل مع مخاطر الائتمان والسوق. إن اتفاقية بازل (II) حددت سبع فئات منها المرتبطة أساساً بـ: الاحتيال الداخلي: أفعال يقصد بها تزوير أو اختلاس ممتلكات أو تحيل على لوائح وقوانين سياسة الشركة والمتسبب يكون على الأقل شخص من داخل الشركة.

1. الاحتيال الخارجي: أفعال يقصد بها الاحتيال وانتزاع الملكيات بدون حق أو التفاف حول القانون من جانب طرف ثالث.
2. ممارسات العمالة وأمن موقع العمل: أفعال لا تتوافق مع قوانين العمالة أو الصحة والأمان والاتفاقيات، ابتداءً من دفع مقابل مطالبات الإصابات الشخصية أو نتيجة لحوادث متنوعة وأحداث تمييز وتفرقة.
3. عملاء ومنتجات وممارسات الأعمال: إخفاق غير مقصود أو نتيجة إهمال في الوفاء بالتزام مهني تجاه عملاء معينين أو نتيجة لطبيعة أو تصميم المنتج.
4. أضرار الأصول المادية: ضياع أو تلف الأصول المادية نتيجة كوارث طبيعية

(9) مثال 2011. Chelly.

(10) الملحق (أ) يوضح التقسيم التفصيلي للأحداث المؤدية للمخاطر التشغيلية (بازل، 1999).

(11) Wahlström. 2006

أو أحداث أخرى.

5. تعطل العمل وفشل النظام: اضطراب في الأعمال المصرفية وإخفاق في الأنظمة.

6. تنفيذ وتوصيل وإدارة العمليات: فشل في العمليات وإدارتها وتوتر كذلك في العلاقات مع الأطراف الأخرى في التداول والعمليات.

تعرض المفهوم القانوني للمخاطر التشغيلية إلى عدة انتقادات بسبب مقيدات كثيرة من قبل بعض المؤلفين<sup>(12)</sup> واتفق أغلبهم على أن المفهوم الأوسع للمخاطر التشغيلية يشتمل كذلك أيضًا المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، وفي بحث معاصر<sup>(13)</sup>، اتضح أن الكثير من المؤسسات المصرفية تعتبر أن المخاطر التشغيلية تحتوي على كل المخاطر باستثناء خطر السوق، خطر الائتمان وخطر السيولة.

### 2.3 المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية

تشهد المصارف التقليدية في جميع أنحاء العالم تغييرات كبيرة، ويكمن الهدف الرئيسي في ضمان قاعدة واسعة من العملاء في ظل ابتكار منتجات تستجيب لمتطلبات السوق وبأسعار تنافسية؛ بالمقابل، عرفت المصارف الإسلامية انفتاحًا سريعًا غير مسبوق، ونتيجة لهذا التوسع، ظهرت الكثير من العضلات والمخاطر التي تشبه إلى حد كبير لتلك التي تواجهها نظيراتها التقليدية. في هذه الحالة، يبدو أن تحديات مختلف الوسطاء الماليين سواء كانت أنشطتهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية أم لا، تلتقي في عدة جوانب تخص التقييم والقياس والإفصاح عن المخاطر.

الحقيقة أن التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية هي الأكثر تعقيدًا لأن الأنشطة المالية ومعالم العقود المالية تختلف إلى حد كبير على تلك التي يتم

(12) Wilson. 2001 ; McDonnell. 2003; Cummins et al. 2006)

(13) Asli. 2011

تداولها في القطاع المصرفي التقليدي<sup>(14)</sup>، بالإضافة إلى ذلك، اتضح أن هناك صنفين آخرين من المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية<sup>(15)</sup>. في البداية إن المخاطر التشغيلية هي تلك التي ترتبط بشرعية إنتاج العقود الإسلامية، وهي تتمثل تحديداً في عدم امتثال الأنشطة المصرفية لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية حيث إن العملية تبدو أكثر تعقيداً بالمقارنة مع التمويل التقليدي، أما الفئة الثانية فتتعلق بالمخاطر الاستثمارية التي تُعدّ مؤشراً على سوء أداء المؤسسة الإسلامية وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤولياتهم<sup>(16)</sup>؛ ويتبين كذلك المخاطر البشرية هو جانب هام من المخاطر التشغيلية والتي ينبغي إيلاؤها أهمية كبرى، واستشهد البعض<sup>(17)</sup> على سبيل المثال بمصرف دبي الإسلامي، الذي خسر 50 مليون دولار أمريكي في عام 1998 نتيجة لعدم امتثال أحد الموظفين للشروط الائتمانية؛ إضافة إلى ذلك، توجد مخاطر ناتجة عن الإخلال بمسؤوليات الاستثمار كما تقتضيه معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يوفر هيكل الميزانية العمومية لنموذج العمل المصرفي الإسلامي عدة أدوات تمويل مختلفة من جانب الأصول (مثل المرابحة أو الإجارة) وتقاسم الربح - الخسارة (Profit Loss Sharing)، مثل المشاركة والمضاربة، وكل أداة قد تشكل مصدراً أساسياً للمخاطر بناء على نوع الاتفاق التعاقدية، على سبيل المثال، تختلف مصادر المخاطر التشغيلية في عقد الإجارة عن تلك التي تكمن في عقد المرابحة، ولهذا السبب، فإن هذه المخاطر بمختلف أشكالها والسياسة المعتمدة لإدارتها تنبثق من خصائص العقود والمعايير القانونية والشرعية الخاصة بكل عقد وأداة<sup>(18)</sup>؛ إلى جانب ذلك، ينبغي أن يتم ادماج التقييم الفردي للمخاطر التشغيلية داخل منظومة شاملة لإدارة الخطر على مستوى المصرف عموماً من أجل الوضع

(14) Izhar. 2010

(15) Archer and Haroun 2007 .

(16) IFSB. 2005

(17) Iqbal and Mirakhor. 2007

(18) Ariffin et al. 2009

بالاعتبار العلاقة بين مختلف المخاطر<sup>(19)</sup>.

### 3.3 الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في إطار تشريعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن اندماج أصحاب حسابات الاستثمار في إطار تمويل أنشطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ومشاركتهم في تقاسم الربح وتحمل الخسارة كما رب المال في عقد المضاربة تحتم فرض الإفصاح والتي تتعلق بحقوقهم في الأرباح والمخاطر التشغيلية المرتبطة بها، ومن المرجح أن تنشأ مشاكل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نظراً لعدم وجود بيانات، وبالتالي يصبح من الصعب الوصول إلى الحد من الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر وقياس رأس المال نسبة للمخاطر التشغيلية؛ لذلك، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لا يطلب من المصارف الإسلامية تخصيص أي مبلغ إضافي يفوق الـ 15٪ من متوسط الدخل السنوي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة السابقة لتغطية المخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، في إطار تحديد الأوزان للمخاطر التشغيلية، فإن المجلس يوصي باستبعاد حصة أصحاب حسابات تقاسم الربح والاستثمار من حساب الدخل الإجمالي.

من ضمن المعايير الأساسية المندرجة في المبدأ الأساس للرقابة على التمويل الإسلامي رقم 31<sup>(20)</sup>، نجد أن هناك التزاماً من قبل المؤسسات المصرفية من أجل الإفصاح على مدى كفاية متطلبات رأس المال لتغطية مختلف فئات المخاطر وفقاً لأنواع الأصول (التي تم إنشاؤها من مختلف عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وعلى إثر ذلك، ينحصر الإفصاح تحديد أوزان المخاطر المنسوبة لهذه الأصول والتعديلات المتخذة لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر المشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(19) Salem. 2013

(20) من خلال هذا المعيار، يمكن التعرف على متطلبات الإفصاح من الإصدارات المحاسبية وتلك الخاصة بتداول الأسهم والمعمول بها أو من أي قواعد مماثلة، بدلاً أو بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن السلطة الإشرافية (المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي ص - 125)..

إلى جانب الصبغة النوعية والكمية للمعلومات التي تخص الأداء والموقف المالي وهيكل رأس المال وكفاية رأس المال وحسابات الاستثمار (بما في ذلك إفصاحات محددة حول أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة)، فإن استراتيجيات وإجراءات الإفصاح تركز على إدارة وتصنيف المخاطر التشغيلية؛ ولهذا السبب، تستوجب القوانين ضرورة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية لمكونات هذا الخطر، منها ما هو نوعي وكمي، مما قد يثير الكثير من التعديلات السريعة في الأسعار والتغير في الوضعيات المالية، وبالتالي، توفر هذه القوانين الكثير من الحوافز للحد من الإفراط في المجازفة والسعي لتحقيق الحكم الرشيد، ومن هذا المنطلق، يتطلب انضباط السوق مجموعة من الآليات التي من خلالها يمكن للأسواق أن تتخذ إجراءات وقائية وإصلاحية تجاه الإفراط في المجازفة أو عدم كفاية الشفافية<sup>(21)</sup>.

يساهم برنامج عمل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في ضمان انضباط السوق (العمود الثالث) وحسن المراقبة (العمود الثاني)، ويشترك كلاهما في توجيه إدارة المخاطر بشكل أفضل من قبل المصارف الإسلامية، إذ يمثلان الخطوة الأولى قبل التخطيط لاعتماد منهج قياس رأس المال، كما تتطلب استراتيجية إدارة المخاطر الإفصاح عن القيمة المعرضة للمخاطر التشغيلية الناتجة عن عملية المضاربة<sup>(22)</sup> وزيادة استعمال توريق الأصول من خلال إصدار صكوك تلك الأصول؛ فكل هذا يساهم في زيادة شفافية السوق التي تساعد أصحاب حسابات الاستثمار على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب والرفع من كفاءة السوق المالية.

#### 4. الدراسات السابقة

بالرغم من تنوع وتطور المراجع والبحوث العلمية التي سلطت الضوء على البنود التنظيمية والقانونية لإدارة المخاطر والإفصاح عنها، فإن التركيز على تقييم

(21) IFSB. 2007.

(22) من خلال الميزانية العمومية الموحدة للمصارف الإسلامية.

وقياس المخاطر التشغيلية في المؤسسات المصرفية ذات الصبغة الإسلامية لم يكن بالكيفية اللازمة وكان عمومًا دون المأمول، كما أن الأبحاث التي تطرقت إلى موضوع الإفصاح عن المخاطر عمومًا والخطر التشغيلي خصوصًا اقتصر على المصارف التقليدية بالدول المتطورة<sup>(23)</sup>، وفي الآن نفسه، تقيدت أغلب الدراسات السابقة التي عالجت هذه الإشكالية في البلدان العربية والإسلامية على دراسة مدى تطابق استراتيجية سياسة إدارة الخطر مع التحكم في الخسائر المالية. يُرَجِّح أحد الباحثين<sup>(24)</sup> أن الأسباب التي أعاقت طرح هذه الإشكاليات وعدم وجود أبحاث تخص الإفصاح عن المخاطر التشغيلية تعود إلى غياب الوعي الكلي بالخطر التشغيلي، وعدم الأهلية للوسائل البشرية والتكنولوجية، والقصور في الإجراءات المحاسبية وغياب الكم الوافر من المعلومة الخاصة بالخسائر الناتجة عن الخطر التشغيلي، وفي استعراض شامل للأبحاث، تم استخدام عدة طرق لقياس مستوى المخاطر بالتقارير السنوية للمصارف، حيث نجد من أهمها التقييمات الذاتية، وتحليل المحتوى، ودراسات القراءة، والتحليل اللغوي وسجل الكشف.

في بحث حديث<sup>(25)</sup> تبين أن مستوى المعلومات التي أشهرتها المصارف الإسلامية في تقاريرها السنوية لمدة 5 سنوات بين 2009 و 2013 أقل من نظيرتها التقليدية بالمملكة العربية السعودية؛ ومن خلال دراسة هامة<sup>(26)</sup>، تجلّى أن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية باليزيا تمثل أهمية كبرى وهي الأجدر أن تكون محل دراسة عميقة نظرًا للتراجع الهائل في الأرباح وهذا يعود تحديدًا إلى التعقيدات التي تتميز بها أشكال التعاقدات المصرفية والبيئة القانونية العامة.

من جهة أخرى، وفي إطار تحديد المخاطر التشغيلية التي ظهرت في المصارف الإسلامية، ونظرًا للميزات الفريدة في العقود المالية بالمصارف الإسلامية

(23) Elshandidy et al. 2013 ; Helbok and Wagner. 2006 ; Barakat and Hussainey. 2013

(24) Wahlström. 2006

(25) Al- Maghzom et al. 2016

(26) في بحث لـ (Abdullah et al. 2011)

والالتزامات الائتمانية، اتضح أن هناك وجود لمخاطر امتثال للشريعة الإسلامية وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية تكون أكثر تعقيداً من نظيرتها التقليدية، وتتغير مفاهيم الإفصاح عن مثل هذه المخاطر، وذلك بسبب توفر حوافز أكبر لمراقبة أداء المصرف الإسلامي من قبل أصحاب الودائع؛ كما أن العوائد تعول بدرجة كبيرة على الأداء؛ وبالمثل، يوضح أحد الأبحاث أن الإفصاح عن معلومات خاصة بالمخاطر عموماً بالإضافة إلى وسائل قياسها، هي المسألة الجوهرية التي تعزز استراتيجية إدارة المخاطر<sup>(27)</sup>.

رّجّحت دراسة حديثة<sup>(28)</sup> أن المخاطر التشغيلية تتحقق بفعل عاملين أساسيين، أولاً يصدر هذا الخطر نتيجة لعمليات المضاربة والمشاركة خلال المراحل النهائية لتخصيص الأرباح وذلك على أساس الربح المتوقع، وثانياً يكون هذا الخطر عموماً مرتبطاً بالعامل التكنولوجي الصادر عن عقود الإجارة عندما يكون هناك عدم توافق برنامج محاسبي جديد مع الإطار المنصوص عليه في العقود الإسلامية المذكورة.

في مرجع تطبيقي لعينة مصارف إسلامية بماليزيا، أوضحت إحدى الدراسات أن الإفصاح عن المعلومات التشغيلية ومخاطر السيولة يتزايد خلال فترات معينة<sup>(29)</sup>، وبما أن هذا البحث ذو طابع استكشافي، فمن الملاحظ أنه لا يوجد محددات مؤثرة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية.

كل هذه الدراسات تناولت موضوع الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن التحقق من ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في الاقتصادات النامية أو في طريق التطور لم يأخذ النصيب الكافي في الأبحاث المعاصرة، ويعود هذا التقصير إلى التغيرات المتواصلة للسلوك الاستثماري المرافقة لانقلابات الأسواق المالية والنقص في الكفاءة وعدم الامتثال للوائح القانونية

(27) Sundararajan et al. 2004

(28) Rahim. 2014

(29) Htay and Salman. 2014

المتعلقة بالشفافية المالية.

## 5. العينة ومنهج البحث

يصف هذا الجزء منهجية البحث المعتمدة، بما في ذلك اختيار المصارف، ومعايير جمع البيانات والتقنيات المستخدمة لتكوين سجل الإفصاح؛ إلى جانب ذلك، يتم تقديم النموذج الذي سيتم اعتماده من أجل التطلع إلى معرفة العوامل المالية، والمؤسسية وتلك المتعلقة بالحوكمة داخل المصارف الإسلامية والتقليدية التي قد تؤثر على مدى الإفصاح عن معلومات تخص المخاطر التشغيلية من خلال تصميم بيانات السلاسل الزمنية المتقطعة.

### 5-1 خصائص عينة المصارف بالمملكة

يُبين الجدول (1) بعض الخصائص ووصفاً لهيكل رأس المال للعينة التي تتكون من 12 مؤسسة مصرفية بالمملكة (مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك سامبا، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، البنك العربي الوطني، بنك الرياض، البنك السعودي للاستثمار، البنك الأهلي التجاري) والتي تكون التقارير السنوية الخاصة بها متاحة على مواقعها على شبكة الإنترنت خلال السبع سنوات السابقة؛ كما أن المصارف الإسلامية في المملكة المدرجة تشكل أساساً مصدر بيانات المصرف الإسلامي، في حين أن المصارف غير الإسلامية تشكل بالأساس مصدر بيانات المصرف التقليدي، ووفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، تدرج أربعة من هذه المصارف فقط ضمن المصارف الإسلامية، بينما المصارف المتبقية هي تقليدية ذات نوافذ مصرفية إسلامية؛ ويغطي هذا البحث مدة ثمان سنوات من أجل قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في التقارير السنوية 2008-2015.

### الجدول 1: خصائص عينة المصارف طوال مدة الدراسة.

المصارف	الأصول (ر.س)	عائد الأصول (%)	عائد رأس المال (%)	سنة الانطلاق	عدد الفروع	وزن الشركة (%) (بتاريخ غرة مايو 2016)	التصنيف الائتماني (موديز) 15 مايو 2016
مصرف الراجحي	238987.287	3.12	20.63	1957	552	9.27	A1/Prime-1
بنك الجزيرة	44846.941	0.84	7.55	1975	48	0.86	Baa1/Prime-2
مصرف الإنماء	49051.447	1.62	4.58	2008	71	2.93	A3/Prime-2
بنك البلاد	30607.246	1.19	8.87	2005	120	0.98	A3/Prime-2
بنك سامبا	196640.304	2.28	15.32	1980	72	3.52	A1/Prime-1
بنك الرياض	190478.571	1.78	10.86	1957	318	2.93	A2/Prime-1
البنك السعودي الهولندي	73763.798	1.60	14.37	1926	60	0.34	A3/Prime-2
البنك العربي الوطني	134359.732	1.85	14.47	1979	156	1.72	A2/Prime-1
البنك السعودي الفرنسي	151308.830	2.07	15.19	1977	101	2.72	A1/Prime-1
البنك السعودي للاستثمار	66386.587	1.29	9.25	1976	59	0.91	A3/Prime-2
البنك الأهلي التجاري	335532.516	1.84	15.82	1939	352	5.47	A1/Prime-1
البنك السعودي البريطاني	153980.406	2.02	16.77	1978	99	1.81	A1/Prime-1

المصدر: - المؤلف اعتمادًا على معطيات في التقارير المالية للمؤسسات المصرفية.

- رابط مؤسسة التصنيف الائتماني موديز [www.moodys.com](http://www.moodys.com)

يُلاحظ من خلال هذا الجدول أنه في نهاية عام 2008، وتتكون العينة من 12 مصرفًا، نجد منها 4 مصارف إسلامية وهي مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء وبنك البلاد، و 8 مصارف تقليدية لديها عمليات متوافقة مع الشريعة بنسبة ممتازة في قطاع تمويل الأفراد خصوصًا (بنك سامبا، وبنك الرياض، والبنك السعودي الهولندي، والبنك العربي الوطني، والبنك السعودي

الفرنسي، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري والبنك السعودي البريطاني<sup>(30)</sup>؛ وفي بلاغ للهيئة الشرعية للبنك الأهلي التجاري في سنة 2014، من المتوقع أن يصبح هذا المصرف ذا صبغة إسلامية بشكل كامل خلال الثلاث سنوات القادمة، فقد بلغت مصادر التمويل الإسلامية 92٪ من مصادر أموال البنك.

هذا القسم يسلط الضوء على خصائص العينة وذلك بناءً على التقارير السنوية المتاحة على مواقعها بشبكة الإنترنت، وبنك المعلومات المتوفر في مواقع مختلفة؛ وبالنظر إلى المتغيرات الخاصة بعوائد الأصول ورأس المال من أجل تقييم مدى فعالية إدارة رأس المال، فإن مصرف الراجحي سجل عوائد مرتفعة بالمقارنة مع بقية المصارف كما أنه يمثل وزناً هاماً مما يؤثر بصفة مباشرة على المؤشر العام.

وبالرغم من التخفيض الذي شهدته أغلب المؤسسات المصرفية وذلك بسبب انخفاض القدرة المالية للمملكة<sup>(31)</sup> إضافة إلى ضعف البيئة التشغيلية للبنوك، فإن وكالة «موديز» ثبتت تصنيف مصرف الراجحي على مستوى 1-p/A1. بالمقابل، يتراوح عائد الأصول لأغلب المصارف المتبقية بين 1٪ و 2٪ وهو ما يعكس تقارب كفاءات البنوك في استغلال مواردها، لكن بالمقابل، فإن العائد على رأس المال سجل اختلافاً واضحاً بين المؤسسات المصرفية وتحديدًا بين 4٪ و 20٪ طوال مدة الدراسة (انظر الجدول 1 أعلاه)؛ وتشير مؤشرات وكالة موديز أيضاً أن الوضع المالي الحالي للمصارف السعودية فرض انتقائية الحكومة من أجل إعادة رسملة المصارف المتعثرة، مما زاد في تعقيد وضع القطاع؛ وقد تجلت النتائج في تصنيفات ائتمانية أغلبها 2-Prime/A3 و A2، وتعتبر الالتزامات ذات هذين التصنيفين ذات مستوى متوسط إلى مرتفع ومعرضة لدرجة منخفضة من

(30) بغض النظر عن عدد المصارف الإسلامية في المملكة، فإن جميع البنوك العاملة في السعودية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة وهذه الخدمات تشغل حيزاً كبيراً في بعض الأحيان.

(31) حسب البيانات المتاحة على «أرقام»، خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مؤخرًا، وتحديدًا في شهر مارس 2017، تصنيف المملكة العربية السعودية من Aa3 إلى A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويظهر أن المحرك الرئيسي لانخفاض تقييمات ودائع المصارف يتمثل في تراجع قدرات الحكومة على تقديم الدعم للبنوك في حالة الحاجة.

المخاطر، ولكنها تحتوي على أمور قد تعرضها للضعف على المدى الطويل، إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية لها قدرة جيدة على سداد قروض قصيرة المدى<sup>(32)</sup>.  
تمثل مجموعة فروع المؤسسات المصرفية الإسلامية نسبة 40٪ من مجموع الفروع البنكية في المملكة<sup>(33)</sup> بالرغم من أن عدد المصارف الإسلامية يقتصر على 4 فقط؛ وهذا يعكس مدى الطلب القائم للمنتجات الإسلامية والالتزام الشرعي المرتبط بهيكل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتصميمها، هذا إلى جانب نجاح الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي لمؤسسة النقد العربي السعودي.

## 2-5 منهج البحث

بداية، يستند البحث بشكل أساسي على قياس سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية اعتماداً على طريقة تحليل المحتوى المطبقة على مجموعة التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية؛ ولقد تم استخدام هذا الأسلوب على نطاق واسع في أدب المحاسبة ولاسيما فيما يتعلق بالإفصاح البيئي والاجتماعي، ورأس المال الفكري، والمعلومات المالية المستقبلية والمخاطر؛ وقد امتازت هذه الطريقة على اعتبارها أسلوباً متناسقاً ومنظماً لحصر العديد من المصطلحات الموجودة في النص داخل فئات محدودة وذلك بالاعتماد على قواعد واضحة من الترميز<sup>(34)</sup>؛ وعلى إثر ذلك، سنحدد أهم فرضيات بحث العلاقة بين خصائص المؤسسة المصرفية وبعض محددات نظام الحوكمة وعوامل مؤسسية من جهة أولى ومستوى الإفصاح من جهة ثانية من خلال نموذج تجريبي محدد.

## 1-2-5 أسلوب تحليل المحتوى

(32) في إطار دعم المؤسسات المصرفية، اتخذت موديز تدابير سياسية عامة، مثل نظام «البنوك المحلية ذات الأهمية الوطنية» (أو ما يسمى SIB-D)، التي تصنف البنوك على أساس أهميتها النظامية.

(33) تم قسمة عدد فروع المصارف الإسلامية على مجموع الفروع لكل المصارف النشطة بالمملكة.

(34) Krippendorff 2004.

يتم تطبيق تحليل المحتوى مع التركيز أولاً، على محاولة استخراج المعاني الأساسية الموجودة في النصوص قيد التحقيق، وثانياً، على الذهاب إلى ما وراء النص على النحو الذي يتم من خلاله تقديم استنتاجات واضحة ومخبرة (معان قد تكون غير مقصودة) أو رسائل تعود بالفائدة. بعبارة أخرى، يرمي هذا الأسلوب إلى تطوير إطار الترميز نحو فئات أو مفاهيم معينة، وبهذا يتم توظيف رمز رقمي «0» إلى عدم الإفصاح ورقم «1» إلى الإفصاح عن وحدة الترميز Coding Unit (المصطلح «i»). في مرحلة أخيرة من حساب النتيجة، يمكن ترميز وتيرة وحدات التسجيل عن طريق احتساب عدد المرات التي تكررت به المصطلحات في النصوص المعتمدة.

إذن، يعتبر تحليل المحتوى تقنية هامة مفيدة لفحص البيانات والوقائع التي تقاس من خلال إطار أساسي؛ وأخيراً، يتم احتساب سجل الإفصاح The Score of Disclosure الخاص بكل مصرف على النحو التالي:

$$SD = \sum_{i=1} ITEM_i$$

SD = سجل الإفصاح.

ITEM<sub>i</sub> = الرمز الرقمي المسند لكل مصطلح i.

من خلال التقدم التكنولوجي الذي شهدته مجالات منهجية نوعية إلى جانب التطور اللغوي أو السيميائي، فقد شهدت طريقة تحليل المحتوى توسعات إثر إدراجها في مجموعة واسعة من طرق الاتصال، مما ساهم في استيضاح وسيلة تحليل المحتوى الآلي Automated Content Analysis والتي لا يمكن القول أنها تخلو من بعض نقاط الضعف.

تشير إحصائية ألفا كرونباخ أن التناسق بلغ 0.76 وهو مستوى مقبول بالنظر إلى ما أقرت به أغلب الدراسات<sup>(35)</sup> ذلك أن معامل الثبات المقبول لا بد أن يتجاوز عتبة 70%<sup>(36)</sup>؛ إضافة إلى ذلك، تم استخدام الاختبار الإحصائي القبلي Scott's pi

(35) انظر الى Nunnally 1978

(36) في بعض الأدبيات، يكون مستوى متوسط معامل الثبات مقبولاً إذا زاد عن 0.6.

للاطلاع على مدى التناسق بين الترميز وجميع السجلات المتاحة والعينة التمثيلية؛ وقد استخلصنا أن القائمة النهائية للمخاطر باتت مقبولة، حيث إن مقياس الموثوقية بين البنود يصل إلى مستوى معقول وهو يساوي 0.81؛ وفي الختام، يمكننا القول أن سجلات الإفصاح النهائية تعتبر متناسقة وثابتة.

### 5-2-2 تعريف المتغيرات والنموذج التجريبي

في إطار البحث عن المحددات والخصائص المصرفية التي من شأنها أن تعزز فاعلية الوسائل الديناميكية لتقييم المخاطر التشغيلية الشاملة في كل خطوط الأعمال، ارتأينا أن نطرح نموذجاً تطبيقياً للنظر في العلاقة المفترضة بين المتغيرات التالية (الأداء المالي، حجم المصرف، عدد الشركات التابعة للمؤسسة المصرفية، الانتشار المصرفي الداخلي، الاستقرار المالي، طبيعة البنك، حجم مجلس الإدارة، التصنيف الائتماني) من جهة وسجل الإفصاح من جهة ثانية، بناء على النظريات المالية المعاصرة واستعراض للفرضيات البحثية النابعة من أفكار أدبية وعلمية خلال المدة التي تمتد بين سنتي 2008 و 2015.

#### أ- وصف المتغيرات والفرضيات

بلغ الحجم النهائي للعينة 12 مصرفاً ونتج عن ذلك توفر 95 ملاحظة<sup>(37)</sup>، وتم حساب المتغيرات اعتماداً على البيانات والوثائق المتاحة والتي تتضمن التقارير السنوية والبيانات الكمية والنوعية طويلة مدة الدراسة؛ ويضع التحليل التجريبي في الاعتبار الافتراضات النظرية بناءً على المتغيرات التفسيرية.

-الأداء المالي (PROF): خلال البحوث السابقة، تم اعتبار الربح والعائد كمتغيرات ذات صلة بمستوى إفصاح الخطر، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك تضارب وتعقيدات في نوعية واتجاه العلاقة القائمة بينهما؛ وفي هذا الإطار، في

(37) نشير إلى أنه في إطار جمع المعطيات، تبين أن التقارير المالية لسنتي 2008 و2009 والخاصة بتجديداً بمصرف الإنماء كانت موحدة.

بحث شامل<sup>(38)</sup>، تأكد أن التقليل من تكلفة إدارة الخطر Risk Management Cost هو نتيجة آنية لسياسة الحوكمة المعتمدة وخيار الإفصاح عن خصائصه واحتمال التجسيم إلى خسائر؛ وهكذا، وفي إطار نظرية الإشارات Signalling Theory، تشير سياسة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية إلى أن الشركة التي تتميز بأداء مالي مرتفع فهي بصدد الإفصاح عن هذه المخاطر لإثبات قدرتها على التقليل من تلك المخاطر التي تتحملها والتهديدات المحيطة بها، كما تعكس الصحة الجيدة التي تتمتع بها بالرغم من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجرّ بفعل هذه المخاطر؛ ويمكن قياس الأداء المالي من خلال مؤشر تحليل مالي ومحاسبي وهو العائد على رأس المال Return on Equity، ويُحسب كالتالي: الأداء المالي = صافي الدخل / رأس المال.

الفرضية الأولى: المؤسسات المصرفية التي تتميز بأداء مالي مرتفع تنتهج مستوىً عاليًا من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

-حجم المصرف (SIZE): يُرجح بعض المؤلفين<sup>(39)</sup> أن العلاقة هي بالأساس موجبة وذلك لتنوع الملكية والعدد المرتفع للمستثمرين لدى المؤسسات ذات الحجم الكبير، ونتيجة لذلك، ترتفع تكاليف الوكالة توازيًا مع تزايد حجم رأس المال الخارجي. نتيجة لذلك، يتقلص احتمال تضارب المعلومات Information Asymmetry بين المديرين والمساهمين<sup>(40)</sup>، كما تتميز المؤسسات الكبرى بتوازنها من الناحية المالية والاقتصادية وتتوفر لديها الحلول عندما يتم الإفصاح عن المخاطر التشغيلية دون الخوف من أن الخسائر المحققة قد تكون لها آثار عكسية وُيساء استيعابها أو أن تكلفة المعلومة تتجاوز القيمة المتوقعة؛ ويمكن للمؤسسات الكبيرة استغلال وفورات الحجم لمواجهة مثل هذه التكاليف. توجد عدة مقاييس

(38) Drobetz et al. 2004

(39) Hemrit and Ben Arab. 2011

(40) Jensen and Mickling. 1976.

لحجم المؤسسة، من بينها: حجم المصرف = (مجموع الأصول) Ln  
Ln: اللوغاريتم الطبيعي.

الفرضية الثانية: المؤسسات المصرفية الكبرى مؤهلة أن تكون ذات درجة كبيرة من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- المساهمة في الشركات التابعة (PART): إن الشركات التابعة هي تلك المنشآت التي يسيطر عليها البنك، وتتوفر السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للحصول على منافع من نشاطها، ويمتلك فيها حصة تزيد عن نصف رأس المال الذي يحق له التصويت. في ظل تواجد عدد كبير من الشركات التابعة للمؤسسة المصرفية، تتضاعف خدمات الاستثمار والخدمات الاستشارية للعملاء، كما أن إدارة الصناديق الاستثمارية تزيد شيئاً فشيئاً في تكثيف أنشطة الوساطة، والنتيجة المفترضة تقتضي توفر الأرضية الملائمة لتزايد المخاطر التشغيلية وتحقيق سريع للخسائر، ويتم قياس هذا المتغير على النحو التالي:

المساهمة في الشركات التابعة = عدد الشركات التابعة / العدد الجملي للشركات التابعة لكل المصارف.

الفرضية الثالثة: زيادة عدد الشركات التابعة يساهم في الرفع من مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- الانتشار المصرفي الداخلي (SUBSI): في إشارة إلى أعمال الدراسات الأخيرة، قد تحتاج الشركات المصرفية الواقعة في مناطق تتميز بالكثافة السكانية المنخفضة إلى توسيع نطاق مبيعات شبكاتها وذلك لتلبية طلبات العملاء، إلا أن التوسع العام لنطاق العمل المصرفي من خلال زيادة الفروع قد يؤدي إلى خسائر تشغيلية مرتفعة.

الانتشار المصرفي = عدد الفروع التابعة للمصرف / مجموع الفروع في المملكة.

الفرضية الرابعة: الانتشار المصرفي يؤثر إيجابياً على المخاطر التشغيلية وبالتالي من المفترض تضاعف مستوى الإفصاح.

-الاستقرار المالي (STAB): يساعد مؤشر Z-score على قياس الانحرافات المعيارية لتحقيق العوائد على الأصول حتى يتم استنزاف قيمة الأسهم تحت فرضية التوزيع الطبيعي لعوائد البنوك. إن المؤشر يكون ذا موضوعية في قياس المخاطر المستعدلة للعوائد عندما ترتفع (تنخفض) العوائد توازياً مع ارتفاع (انخفاض) المخاطرة<sup>(41)</sup>؛ ويوفر الاستقرار المصرفي ترادف قدرة البنك على تحمل الأحداث السلبية مثل الذعر المصرفي، والتغيرات السياسية الكبرى، وتحرير النشاط المالي وكذلك التحولات التنظيمية والتشريعية. تجدر الإشارة إلى ما يلي:

$$Z\text{-Score} = \frac{(K + \mu)}{\sigma}$$

مع العلم أن: المتغير الذي سيتم اعتماده هو الدالة اللوغاريتمية للمؤشر Z-score.  
 $K$  = رأس المال (حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعامية) / مجموع الأصول.  
 $\mu$  = يمثل متوسط الأداء من أصول البنك (Return on Asset).  
 $\sigma$  = تشير إلى الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

الفرضية الخامسة: إن الاستقرار المالي يساهم في توفير الوضعية الملائمة للإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- طبيعة البنك (NATURE): يعتبر التجرد المطلق أو النسبي لشرط اجتناب الغرر في صياغة العقد خطراً تشغيلياً خفيفاً، وإلى جانب الخطر المتعلق بالملاسات

(41) قد لا يتوافق هذا المؤشر مع أنشطة المصارف الإسلامية، بسبب أن طرف التعاقد الاستثماري والتوظيفي لأصول الأموال الشرعية يتقاسم المخاطر مع المؤسسة المصرفية (حسب صيغة التعاقد). لذلك، لا تعكس العوائد بصفة دقيقة قيمة رأس المال والاحتياطات المكرسة لضمان القوة المالية للمصارف الإسلامية. يتم استبدال معدلات المخاطر من قبل المصارف التقليدية والإسلامية من خلال الفوائد وصيغ التعاقد تبعاً.

المحيطة بالعمليات المترتبة على العقد، فإن صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية قد تتأثر سلباً بمجرد الإخفاق في التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية، وينتج عن ذلك إخفاق في القيام بمسؤولية التوكيل وتزايد مخاطر السمعة في أوساط الزبائن؛ وعلى هذا الأساس، فإن الصيغة الإسلامية في المصارف أكثر خطورة من صيغة الفائدة والربا. المتغير الذي يمثل طبيعة البنك هو نسبة تردد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية والتي تنتج عنها قرارات وتوجيهات لضمان شرعية المنتجات الإسلامية.

الفرضية السادسة: إن الانسجام المرتفع مع متطلبات الشريعة الإسلامية يزيد في مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

#### - متغيرات الحوكمة (GV):

\* حجم مجلس الإدارة (BD\_SIZE): ارتكزت الأبحاث الأخيرة على حجم مجلس الإدارة، بوصفه آلية حوكمة داخلية يتم اعتمادها للتخفيف من حدة المشاكل الناتجة عن عملية الوكالة. إذ إن نظرية الوكالة تتوقع أن المسؤوليات الرئيسية للمجلس تشمل مجموعة متنوعة من المهارات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في مراقبة الأدوار المنسوبة لأعضاء مجالس الإدارة.

يتم قياس هذا المتغير على النحو التالي:

حجم مجلس الإدارة = عدد أعضاء مجلس الإدارة بالمصرف / مجموع أعضاء مجالس الإدارة.

الفرضية السابعة: يضمن حجم كبير لمجلس الإدارة مستوى عالٍ من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

\* نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة IND\_M: تشير دراسة على مستوى أهمية الحوكمة وتأثيرها على الشفافية، أن عدد الأعضاء المستقلين هو المحدد الرئيس للحصول على تمويل خارجي أو الوصول إلى مجموعة واسعة من المعطيات لما في ذلك من ضمان للشفافية<sup>(42)</sup>؛ وتنص إحدى الدراسات على أن حضور أعضاء مستقلين يمكن أن يضمن الثقة للمستثمرين، لأنه وبالرغم من منح حرية التصرف والحكم المستقل إلى المديرين، إلا أن مراجعة القرارات أو التوصيات الخاصة دون الوضع بالاعتبار المصالح الشخصية تبقى رهينة وجود أعضاء مستقلين<sup>(43)</sup>. يتم حساب هذا المتغير اعتمادًا على القاعدة التالية:

نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين = عدد الأعضاء المستقلين / عدد أعضاء مجلس الإدارة.

الفرضية الثامنة: توجد علاقة بين عدد الأعضاء المستقلين ومستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية دون تحديد للعلامة.

\* تردد الاجتماعات (MEET): بالنظر إلى أن وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة تعكس مؤشرًا لنشاط المجلس بما في ذلك دورها الرقابي، فإن الاجتماعات المتواترة قد تصب في مصلحة الشركة، وبما أن تبادل المعلومات والآراء بصفة متواصلة يؤدي حتمًا إلى احتمال زيادة قيمة الشركة على المدى الطويل وذلك من أجل المصلحة المشتركة لجميع المساهمين<sup>(44)</sup>؛ علاوة على ذلك، استنتج أحدهم<sup>(45)</sup> أن الاجتماعات تتكرر بصفة متتابة في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار المالي. من هذا المنطلق، وفي إطار نظرية الإشارات، تزيد متطلبات الإفصاح لدى المساهمين كلما زاد عدد الاجتماعات لما تطرحه من مواكبة لتطور مختلف الأنشطة

(42) Wang and Hsu. 2013.

(43) Clarke. 2007.

(44) Domínguez and Gámez. 2014.

(45) Vafeas. 1999.

والتي تضاعف مستوى المخاطر التشغيلية.  
تردد الاجتماعات = عدد الاجتماعات / العدد الجملي للاجتماعات بالنسبة  
لمختلف المصارف.

الفرضية التاسعة: عدد الاجتماعات يزيد في إمكانية الإفصاح  
عن المخاطر التشغيلية.

-التصنيف الائتماني (CRE\_RAT): إن المخاطر التشغيلية الناتجة عن  
الاستثمارات والممارسات غير السليمة من طرف العملاء قد تؤثر على التدفقات  
النقدية المتبقية من القروض المسندة، وبالتالي تتأثر القيمة الحالية أو السوقية لهذه  
القروض، ومن البديهي أن تتغير التصنيفات الائتمانية؛ بحيث أنه أولاً، إذا ظهر  
الخطر التشغيلي فإن القيمة السوقية للقروض البنكي تنخفض، وبذلك، فإن فارق  
الأقساط المطلوبة يرتفع بدوره مما يزيد في انخفاض القيمة الحالية للقروض أكثر  
فأكثر وبالتالي يظهر التأثير المعاكس على التصنيف الائتماني.

ثانياً، إن المخاطر التشغيلية قد تنشأ من ضعف مراقبة للموظفين أو استفحال  
سوء النية في المعاملات المالية، مما يسبب تراجعاً في قيمة الأصول وبالتالي يقلل  
من القيمة الجوهرية للمصرف. نعتد في دراستنا التصنيف الائتماني<sup>(46)</sup> كمتغير  
ثنائي يتم اعتماده بناءً على مستوى التصنيف، حيث حددنا الرقم 0 للمتغير عندما  
يكون التصنيف الائتماني على المدى القريب Prime-1 وهو يتراوح  
بين (A1، A2، A3) على مستوى المدى البعيد والرقم 1 للمتغير عندما يكون  
التصنيف. A3 / Prime-2

الفرضية العاشرة: إن العلاقة بين التصنيف الائتماني والإفصاح  
عن المخاطر التشغيلية هي علاقة طردية.

(46) كل المعطيات الخاصة بالتصنيف الائتماني تم استيحاؤها من موقع موديز و التقارير المالية.

## ب- النموذج التجريبي

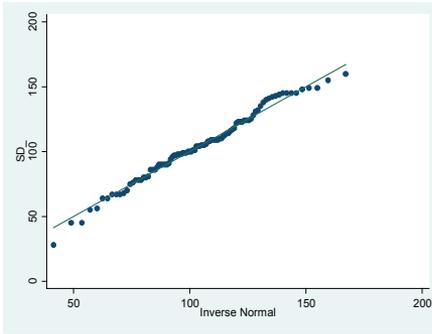
في إطار البحث عن مواصفات النموذج الملائم، قمنا ببحث بنية البيانات المرجعية والتي من شأنها أن تساهم في تلبية تطلعاتنا الاقتصادية. في هذا الصدد، تركز الميزة الرئيسية لمجموعات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على تطبيق منهج بيانات المقاطع العرضية، مما يتيح رصد نماذج لأجزاء مختلفة من سلوك الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ ومن المفترض أن النتائج التجريبية تضع في الاعتبار الفرضيات النظرية المذكورة أعلاه، وتستخدم لتوقع تأثير المتغيرات على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. في الواقع، نركز على تحديد وتقدير النموذج التالي:

$$SD_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^4 \beta_k IV_{k_{it}} + \sum_{k=5}^7 \beta_k CG_{k_{it}} + \beta_8 Stab_{it} + \beta_9 Nature_{it} + \beta_{10} Cre\_Rat_{it} + \varepsilon_{it}$$

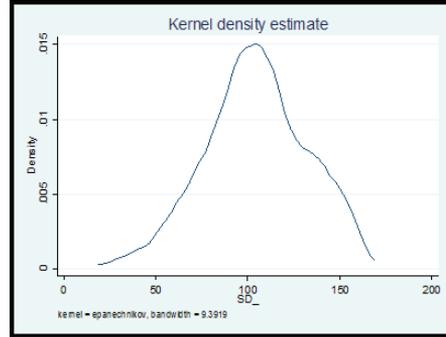
مع العلم أن:  $\varepsilon_{it} = \square_i + \varphi_{it}$

يرمز المتغير  $SD_{it}$  إلى سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للمصرف  $i$  خلال السنة  $t$ ؛ ومن جانب آخر، نجد أن  $\alpha_i$  تمثل نقطة الاعتراض إلى جانب أن  $\beta_{i=1,2,3,\dots}$  ترسم مجموعة من معاملات الانحدار التي تخص المتغيرات الداخلية. مجموعة المتغيرات تستقطب الخصائص المصرفية Institutional Variables (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة والانتشار المصرفي) وحوكمة المؤسسات Corporate Governance (حجم مجلس الإدارة، ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتردد الاجتماعات)، كما يعتبر  $\varepsilon_{it}$  الخطأ المعياري، بينما يوحي المتغير  $\varepsilon_i$  إلى الآثار الفردية التي تمثل التأثيرات الهيكلية العشوائية للمتغير الداخلي، ذلك الذي يخص سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. تمثل العملية التصادفية Stochastic Process  $\varphi_{it}$  المكون الفردي للمخلف  $\varepsilon_{it}$ ؛ وقبل البدء في تقدير النموذج، أجرينا اختبار مواصفات لتحديد ما إذا كان هناك تأثير معين من كل مؤسسة على خيار الإفصاح عن المخاطر التشغيلية أم لا (Test for heterogeneity).

في الواقع، تم المضي قدماً في اختبار فيشر الذي يُعتبر محكاً بين نموذج الانحدار المجموع أو نموذج الآثار المحددة؛ وفي هذه الحالة، توصلنا إلى أن اختبار Fisher يساوي 13.87 وذو قيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة 1%. وبالتالي، من المناسب تقدير نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.



رسم-2 التوزيع الطبيعي لمجموعة البيانات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر التشغيلية



رسم-1 تقدير كثافة النواة

في إطار التأكد من الحياة الطبيعية لوحد المتغير، نلاحظ بداية أنه من خلال الرسم 1، فإن مخطط تقدير كثافة النواة يؤكد أن المشاهدات تتبع منهج جاوس أو الحقل العشوائي، ولكن ذيل التوزيع يميل ميلاً خفيفاً بالمقارنة مع توزيع المرجع؛ وفي رسم 2، يتبين أن النقاط ليست بعيدة جداً من خط المرجعية بالرغم من الانحراف الضئيل على التوزيع الطبيعي، وذلك يعود أساساً إلى المستوى العالي لترددات الإفصاح والذي فاق التوقعات في ظل فرضية هذا التوزيع، وخلاصة القول، نستنتج أن البيانات التي تم اعتمادها متوافقة مع التوزيع الطبيعي<sup>(47)</sup>.

## 6. نتائج البحث

تقتصر نتائج البحث أولاً على قياس سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وتقييم تطوره خلال مدة الدراسة؛

(47) تم التطرق إلى اختبار شابيرو-ويلك Shapiro Wilk للمتغير التابع من أجل التأكد من تطابق البيانات مع التوزيع الطبيعي. وأوضحت النتائج أن هذه البيانات ليست مختلفة عن التوزيع الطبيعي بما أن احتمال p-value أقل من 5% ويتم قبول الفرضية  $H_0$ .

وثانياً، نأمل التعرف على تأثير الخصائص المرتبطة بالمصارف ومتغيرات الحوكمة على سجل الإفصاح بناءً على نموذج الانحدار المجمع.

6-1 تطور مؤشرات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في سياق التعرف على مدى أثر الوعي بالمخاطر التشغيلية و تناسق خيار الشفافية مع المتطلبات القانونية على سياسة الإفصاح المعتمدة داخل المصارف الإسلامية والتقليدية، تم قياس معدل مؤشر الإفصاح The mean of disclosure index الخاص بكل مصرف على مدى سنوات مدة الدراسة (2008 - 2015) من خلال الطريقة التالية:

$$\text{The mean of disclosure index }_{j=1,2,3..12} = \left( \frac{\sum_{it=1}^8 SD_{it}}{\text{Total of disclosure score}} \right)$$

الجدول 2: قياس معدل مؤشر الإفصاح عن المخاطر التشغيلية والانحراف المعياري خلال المدة (2008-2015)

الانحراف المعياري لسجل الإفصاح The Standard Deviation of disclosure score.	معدل مؤشر الإفصاح (%) The Mean of Disclosure index	المصرف Bank	طبيعة المصارف Banks Nature
20.520	10.64	مصرف الراجحي	المصارف الإسلامية
27.308	8.61	بنك الجزيرة	
8.930	6.76	مصرف الإنماء	
26.024	9.00	بنك البلاد	
26.650	9.56	بنك سامبا	المصارف التقليدية
5.782	8.36	بنك الرياض	
28.419	8.33	البنك السعودي الهولندي	
36.314	9.10	البنك العربي الوطني	
30.672	8.00	البنك السعودي الفرنسي	
17.356	7.67	البنك السعودي للاستثمار	
18.785	6.65	البنك الأهلي التجاري	
12.658	7.55	البنك السعودي البريطاني	

من خلال هذا الجدول، يتضح أن هناك اختلافاً طفيفاً في معدلات مؤشر الإفصاح بين مختلف المصارف والتي تتراوح بين 6.65٪ و 10.64٪ مما يعطي انطباعاً على تقارب ثقافة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في ظل متطلبات الإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية بما في ذلك كيفية معالجة التغيرات المحاسبية والشفافية<sup>(48)</sup>؛ ويتضح أن مصرف الراجحي لديه معدل مؤشر إفصاح مرتفع نسبياً بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية الأخرى، بينما كان الأهلي التجاري الأقل إفصاحاً إذ يمثل معدلاً ضعيفاً بالرغم من أن الانحراف المعياري يصل إلى حدود 18.785؛ وفي هذا الصدد، كانت مستويات الإفصاح لبنك الرياض خلال مدة الدراسة شبه مستقرة مما انعكس على مستوى الانحراف المعياري الذي يصل إلى 5.782، وبالمقابل فإن هذا المؤشر بلغ أعلى مستوى للبنك السعودي الفرنسي وتحديدًا 30.672 إلا أن معدل مؤشر الإفصاح لم يكن بالمستوى المأمول حيث أنه لم يتجاوز 8٪.

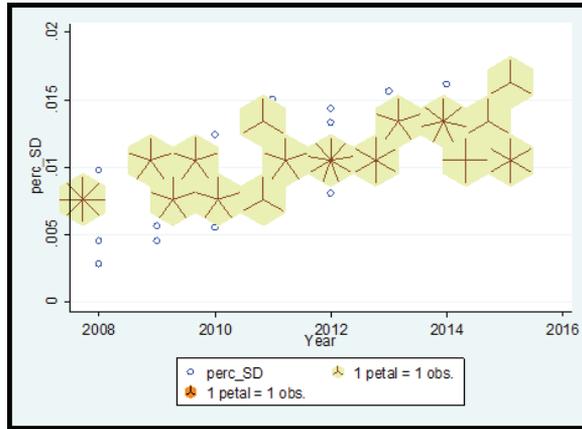
في إطار المقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، يتضح عمومًا أن معدلات مؤشر الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية أعلى من تلك التي تخص المصارف التقليدية إذا استثنينا مصرف الإنماء<sup>(49)</sup>؛ هذه النتيجة تؤيد ما استخلصته بعض الدراسات السابقة<sup>(50)</sup>، حيث إن حوافز الإفصاح في المصارف الإسلامية تتجاوز تلك التي تخص المصارف التقليدية، بما أن حسن التعامل مع هذه المخاطر و توفر الوسائل اللازمة للتحكم بها يكون نتيجة لمدى إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية في جميع الإيرادات وتقاسم الخسائر الناتجة عن ذلك. وليس من الطبيعي إذن أن يتم تحمل آثار المخاطر التشغيلية من طرف واحد فقط. إلى جانب أن السلطات المشرفة تزيد من دوافع الإفصاح بسبب ربط حجم متطلبات رأس المال القانوني بالمراجعة الرقابية لسياسات البنك من حيث تقاسم

(48) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

(49) قد يعود السبب أساسًا إلى حداثة هذا المصرف في القطاع البنكي بالمملكة.

(50) من بينها، نجد Sundararajan et al 2004

المخاطر مع أصحاب حسابات الإستثمار المشاركة في الربح والخسارة وتلبية الحاجة لمعلومات تخص المخاطر التشغيلية، وبالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة، تبين أنّ مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يضاھي بدرجة كبيرة لبحث مهم تناول عينة من البنوك الأوروبية<sup>(51)</sup> والذي أقيم على عينة من البنوك المتواجدة في شمال القارة الامريكية، وآسيا و أوروبا بين سنتي 1998 و 2001. إلاّ أنه يقل عن ذلك الذي تم التوصل اليه في بحث آخر لنفس العينة بين سنتي 2008 و 2009<sup>(52)</sup>؛ بالمقابل فإنّ سجلات الإفصاح عمومًا هي أعلى من السجلات التي عرفتها نتائج تحليل محتوى التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات المصرفية وشركات التأمين التونسية بين سنتي 2011 و 2013<sup>(53)</sup>، والبنوك الأردنية<sup>(54)</sup> ومؤسسات مالية بدول الشمال<sup>(55)</sup>.



رسم 3: تطور نسبة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للقطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال مدة الدراسة (2008-2015)

يؤكد هذا الرسم مدى التناسق في الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالقطاع البنكي

(51) Helbok and Wagner. 2006.

(52) Barakat and Hussainy. 2011.

(53) Hemrit. 2018.

(54) Haija and Al Hayek. 2012.

(55) Willeson. 2014.

ونمو نسبته خلال مدة الدراسة؛ من ناحية أولى، وفي سنتي 2008 و 2012، ومن خلال وجود بتلة واحدة فقط (Unique Petal)، هناك تقارب جلي لمدى الإفصاح باستثناء 3 بنوك فقط؛ وهذا يعطي انطباعاً أنه ليس هناك أدنى شك في أن تقارب نطاق الكشف عن أنواع المخاطر في المؤسسات المصرفية يعكس تشابه ظروف العمل في القطاع البنكي؛ كما يؤكد الرسم أن خصائص وعوامل المخاطر التشغيلية تتشابه إلى حد كبير بين خطوط الأعمال البنكية بالرغم من اختلاف طبيعتها. يُلاحظ كذلك أنه بالنسبة لبقية السنوات، وفي أقصى الحالات نجد ثلاث بتلات وذلك تحديداً لسنتي 2011 و 2014، مما يضيفي نظرة تكميلية لواقع معين، أي أن استراتيجية الإفصاح تتغير أولاً حسب الأهداف التي يرسمها منهج المنافسة وثانياً واقع التعامل مع وضع مالي معين وأخيراً مدى توفر الخصائص البنكية والمتعلقة بالحوكمة للتحكم في الخطر.

من ناحية ثانية، نلاحظ التطور الطفيف للإفصاح عن المخاطر التشغيلية لجميع المصارف حيث لا تقل نسبته عن 10٪ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو ما يفسر أن المصارف أصبحت تميل إلى التخلي عن سياسة إخفاء المعلومات التي تخص هذا الصنف من المخاطر وتبنت ثقافة جديدة للتواصل مع المكونات الاقتصادية استجابة لضرورة الانقياد للمتطلبات القانونية؛ والهدف يتجلى في حسن ضمان الشفافية والتأقلم مع السياسات المتطورة لإدارة الخطر، حتى لو كان للخطر تأثيرات سلبية على قيمة المؤسسات المصرفية. خلاصة القول، نؤكد أن هذا التطور يساهم في تعزيز الشفافية وانضباط السوق المصرفي بالمملكة العربية السعودية، مما قد يسهل في وقت لاحق حسن انتهاج السياسة المناسبة لقياس المخاطر التشغيلية.

## 6-2 الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباطات

في جزء أول، سنقوم بتحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية وسجل

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للعينة، للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وستعرف أيضاً على مدى اتباع هذه المتغيرات التوزيع الطبيعي ثم حساب الوسيط والمتوسط لكل توزيع خاص بمتغير عبر اختبارات الالتواء والتفرطح، وفي جزء ثانٍ، نستعرض ونقيم الارتباطات بين مختلف المتغيرات من خلال مصفوفة سبيرمان.

### الجدول 3 أ: الإحصائيات الوصفية للمتغيرات.

التفرطح Kurtos	الالتواء Skew	إ.معياري Sd.Dev	الاقصى Max	الادنى Min	الوسيط Median	متوسط Mean		
2.8070	-0.1921	27.178	160	28	104	104.284	المتغيرات التابعة Dependent Variables	SD (Overall)
2.0319	-0.1002	28.112	160	56	109	112.580		SD (Is. Banks)
3.0309	-0.3099	26.398	155	28	102.5	100.578		SD (Conv. Banks)
3.7894	-0.5980	0.5976	0.2500	-0.0827	0.132	0.1289	المتغيرات المؤسسية Institutional Variables	PROF
2.5138	-0.5439	0.7971	19.923	16.591	18.658	18.490		SIZE
2.4306	0.1242	0.0038	0.0183	0.0024	0.0104	0.0105		PART
4.7012	1.6692	0.0103	0.0421	0.0019	0.0060	0.0105		SUBSI
2.7944	-0.3784	0.0008	0.0116	0.0084	0.0105	0.0105	متغيرات حوكمة المؤسسات Corporate Governance Variables	BD_SIZE
2.1222	0.0584	0.1118	0.7000	0.2222	0.4545	0.4775		IND_M
3.1450	0.8937	0.0028	0.0284	0.0060	0.0101	0.0105		MEET
2.4471	0.8593	0.0079	0.0284	0.0006	0.0079	0.0105	المتغيرات الأخرى Other variables	NATURE
4.1400	1.7720	0.3762	1	0	0.0000	0.1684		CRE_RAT
3.5660	-0.1049	0.7063	3.6936	0.0449	2.2459	2.1960		STAB

يحدد هذا الجدول الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة سجل الإفصاح SD، سجل الإفصاح للمصارف الإسلامية SD (Is.Banks) وسجل الإفصاح للمصارف التقليدية SD (Conv.Banks) والمتغيرات التفسيرية من الأداء المالي PROF، حجم المصرف SIZE، المساهمة في الشركات التابعة PART، نسبة التفرغ SUBSI، حجم مجلس الإدارة BD\_SIZE، نسبة حضور الأعضاء المستقلين IND\_M، تردد الاجتماعات MEET، طبيعة البنك NATURE، التصنيف الائتماني CRE\_RAT والاستقرار المالي STAB.

أهم ما يلاحظ هو الارتفاع المسجل على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالنسبة للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، حيث بلغ

112.58 إضافة إلى أن الوسيط بلغ مستوى سجل يساوي 109، وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها في السابق؛ كما أن عامل الانحراف المعياري الذي وصل إلى 28.112 لا يرجح تشتتاً مرتفعاً في مدى الإفصاح بالنظر إلى العدد القليل من المصارف الإسلامية و قصر مدة الدراسة، كما أنه قريب إلى قيمة الانحراف المعياري الخاص بالمصارف التقليدية الذي يصل إلى 26.398. هذه النتائج تعطي انطباعاً عن مدى التجانس بين مختلف مستويات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بجميع المصارف بالمملكة.

يظهر الجدول العلامات السالبة لنتائج اختبارات الالتواء المنسوبة لسجلات الإفصاح، إذ يتبين لنا أن هناك تركيزاً للتكرارات عند أكبر القيم، وبالتالي يتبين أن منحني الالتواء يكون سالباً في اتجاه اليسار؛ وتتميز كتلة التوزيع لدى المصارف التقليدية أن الالتواء يكون أكثر حدة من نظيرتها الإسلامية فيكون التركيز مضاعفاً على الجانب الأيمن للمنحني؛ كما يبدو لنا أن مقدار التدبب في قمة المنحني يختلف بين الصنفين، إذ إن عامل التفرطح الخاص بالمصارف التقليدية يساوي 3.0309 بينما يساوي 2.0319 بالنسبة للبقية، مما يوحى إلى توفر حالة التوزيع الطبيعي المعتدل لسجلات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف التقليدية (توزيع جاوس)، غير أن عامل التفرطح لسجل الإفصاح الخاص بالمصارف الإسلامية يبين أن السجلات موزعة على مستويات مختلفة من الإفصاح ولا يوجد تركيز كبير في مستوى معين، أي أن معظم السجلات بعيدة عن الوسط والذيلين. هذا يعطي انطباعاً أن التوزيع يكون مفرطحاً (Platykurtic).

من ناحية المتغيرات التفسيرية، يتضح لنا أن المتغيرات الخاصة بالأداء المالي PROF، والحجم SIZE، والاستقرار المالي STAB، تتميز بانحرافات معيارية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع بقية المتغيرات التفسيرية. وقد تعود الأسباب إلى الزيادة الملموسة في متطلبات رأس المال وذلك تجاوباً مع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي، مما أثر سلباً في الوضع والاستقرار المالي لبعض المصارف التي تعرف نسباً عالية من

القروض المتعثرة وانخفاضاً في المدخرات العامة، واستعادة الودائع؛ هذا الأمر يساهم في امتداد الآثار الجانبية لمخاطر اقتصادية كبيرة، ويُلاحظ أيضاً أن ترددات الاجتماعات MEET، وأحجام مجالس الإدارة BD\_SIZE في المؤسسات المصرفية قريبة بعضها من بعض؛ في المقابل، يسجل متغير الانتشار المصرفي SUBSI عامل تفرطح مرتفع ويصل إلى 4.7 أي أن المنحنى يكون مدبباً (Leptokurtic)، وأغلب أعداد الفروع البنكية تكون بالقرب من الوسط الحسابي والذيلين.

الجدول 3 ب: مصفوفة معامل الارتباط سبيرمان لجميع المتغيرات التفسيرية.

PART	CRE_RAT	MEET	IND_M	BD_Size	NATURE	STAB	SUBSI	SIZE	PROF	المتغيرات
									1	PROF
								1	0.5137*	SIZE
							1	0.6810*	0.5171*	SUBSI
						1	0.1788	0.4285*	0.0815	STAB
					1	-0.1316	0.2241*	-0.2327**	-0.0529	NATURE
				1	0.0728	0.0267	0.1567	-0.0818	0.1838	BD_Size
			1	0.0278	0.1975	0.1369	0.1471	-0.0582	-0.1815	IND_M
		1	0.0724	-0.0060	0.3355*	0.3149*	0.3847*	0.2876*	0.0258	MEET
	1	0.0032	-0.0864	-0.0056	-0.0056	-0.0277	0.0498	-0.0123	-0.0908	CRE_RAT
1	-0.2689*	-0.0352	-0.0422	0.0165	0.0329	0.0490	-0.0534	-0.0549	0.0318	PART

\*\*\* (\*\*) توحى أن القيمة الاحتمالية لمعامل ارتباط سبيرمان أقل من 1٪ (5٪) على التوالي.

في إطار البحث عن مدى الارتباطات بين المتغيرات التفسيرية، ارتأينا تناول معامل الارتباط بين زوجين من المتغيرات وتحديدًا تم رسم مصفوفة سبيرمان؛ علاوة على ذلك، تشير النتائج أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة تعتبر ضعيفة نسبيًا، وأغلب الارتباطات التي تم التوصل إليها تمثل دلالة إحصائية على مستوى 1٪.

تشير النتائج إلى أن العلاقة الخطية المتعددة ليست مشكلة لتطبيق التقنيات التحليلية، ومع ذلك، فإن هذه الارتباطات تستحق أن نوليها بعض الاهتمام؛ واعتمادًا على المصفوفة، يظهر أن هناك ارتباطًا عند مستوى ثقة 1٪ بين عدد من المتغيرات

التفسيرية، كما يلاحظ أنّ هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين الإلتشار المصرفي من جهة وحجم المؤسسة والأداء المالي من جهة أخرى؛ كما أنّ التصنيف الائتماني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى المساهمة في الشركات التابعة وبقيمة تساوي (0.2689-)؛ وبالتالي، فإن العدد الكبير للمساهمات البنكية والاستثمارات المرتفعة بالشركات التابعة يعكس أنّ قيمة السندات والصكوك البنكية ترتفع بدورها بسبب توفر الإلتزام بالتعهدات تجاه المستثمرين والمقرضين، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة. كل هذا يزيد في فرضية تصنيف ائتماني مرتفع. نجد كذلك أنّ تردد الاجتماعات يرتبط بعلامة موجبة عند مستوى ثقة 1٪ مع كل من حجم المصرف، والإلتشار المصرفي، والاستقرار المالي.

هذه النتائج تؤيد أولاً جدوى تردد الاجتماعات في تقييم التدابير اللازمة لضمان الاستقرار المالي، وتعكس ثانياً توفر ثوابت نظرية الوكالة في إلزامية تداول الاجتماعات من أجل تقليص تضارب المصالح بين مختلف المساهمين، ويلاحظ في الآن ذاته أنّ هناك ارتباطاً إيجابياً بين تردد الاجتماعات وطبيعة البنك؛ بمعنى آخر هناك تناسق بين اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة التشريعية، مما يعطي انطباعاً على مواكبة الهيئة التشريعية لتوجيهات وقرارات مجالس الإدارة وذلك من أجل الوفاء بمسؤولياتها وإقرار التوجيهات اللازمة لضمان شرعية المنتجات المالية ومطابقتها لمتطلبات المصرفية الإسلامية.

### 6-3 محددات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

قبل استعراض نتائج تقديرنا، تشير نتائج اختبار عدم تجانس التباين Test of heterogeneity of variance إلى أنّ جميع الاحتمالات المرتبطة بالمعامل تفوق 5٪، لذلك، لا يتم قبول الفرضية H1 التي تقضي بوجود عدم تجانس التباين<sup>(56)</sup>؛

(56) تم اعتماد قانون Breusch-Pagan / Cook-Weisberg من أجل اختبار فرضية H0 الخاصة بثبات تباينات الأخطاء error variances تجاه الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنّ تباينات الأخطاء تتبع دالة جداءية Multiplicative function لتغير واحد أو أكثر. تبين أنّ العامل Chi2 (1) يساوي 2.32 و Prob > chi2 = 0.1281.

علاوة على ذلك، وفقاً لاختبار Breusch- Godfrey، نجد أن الاحتمال المرتبط بهذا الاختبار يكون أقل من 1 %، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء Residual Serial Correlation، وهذا يعني أن الأخطاء تكون مستقلة عن بعضها البعض؛ وفي هذا الإطار، نقوم بتعميم النموذج المقترح عبر الاعتماد على معطيات تخص كامل العينة.

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج لتفسير سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نسبة لكل العينة

النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدمجة Pooled OLS Regression Model			نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect Model			
Full Model	Without "MEET"	IV and CG	Full Model	Without "MEET"	IV and CG	
-66.471 (56.45)	-63.517 (55.84)	26.184- (62.89)	9.967 (43.098)	13.838 (43.297)	29.388 (45.805)	PROF
30.394 (6.94)*	31.065 (6.76)*	4.495 (5.15)	10.675 (5.686)***	12.600 (5.560)**	-4.316 (3.787)	SIZE
-1592.5 (552.94)*	-1702.25 (499.49)*	562.89 (416.02)	-694.15 (420.95)***	-951.48 (382.9)**	573.64 (292.8)***	SUBSI
-1011.21 (648.53)***	-995.26 (644.69)***	-661.27 (716.03)	-452.46 (563.28)	-398.814 (565.74)	-264.62 (582.26)	PART
-565.99 (1198)	-	-1061.33 (1196.9)	-1284.69 (900.11)	-	-1092.69 (846.77)	MEET
8484.88 (3359.15)**	8743.3 (3302.2)*	4318.4 (3700.6)	7089.013 (2498.575)*	7754.58 (2470.93)*	5086.52 (2631.17)***	BD_SIZE
-48.032 (22.804)**	-47.63 (22.68)**	-46.102 (25.585)*	-46.076 (16.806)*	-44.872 (16.89)*	-43.33 (18.064)**	IND_M
2793.8 (537.88)*	2791.77 (535.4)*	-	1786.06 (414.373)*	1787.89 (417.11)*	-	NATURE
-7.376 (6.646)	-7.212 (6.606)	-	-1.958 (5.628)	-1.092 (5.627)	-	CRE-RAT
0.344 (4.734)	-0.703 (4.164)	-	4.164 (3.57)	-1.634 (3.119)	-	STAB
-511.07 (143.87)*	-529.36 (137.9)*	13.312 (110.9)	-149.053 (116.67)***	-198.71 (112.1)***	155.71 (81.13)***	Intercept
0.3463	R <sup>2</sup>		4.12 (0.0001)*	4.29 (0.0001)*	2.68 (0.0153)**	F-Value Prob > F
Random Effect Model نموذج الآثار العشوائية			18.968	18.717	21.354	Sigma_u Sigma_e Rho
0	Sigma_u		16.967	17.080	18.565	
16.961	Sigma_e		0.555	0.545	0.569	
0	Rho					
44.50 0.000	Wald chi2(10) Prob > chi2		11.52	11.14	13.87	F test that all u <sub>i</sub> =0
16.757*(0.000) 15.977*(0.000)	Var.estimate Intercept Residual		0.000	0.000	0.000	Prob <Chi2 Time FE
38.4*(0.000)	Chibar2(01)		1.13 0.3510			F(13.64) Prob > F
95			95			عدد المشاهدات

نتائج تقدير النموذج لقياس آثار متغيرات مؤسسية (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة، والانتشار المصرفي)، ومتغيرات حوكمة المؤسسات (حجم مجلس الإدارة، وحضور الأعضاء المستقلين، وتردد الاجتماعات) ومتغيرات طبيعة المصرف، والاستقرار المالي، والتصنيف الائتماني على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. \*، \*\*، \*\*\* تشير إلى أهمية الدلالة الإحصائية عند 1 %، 5 %، 10 % تبعاً. الرقم بين قوسين يشير إلى الانحراف المعياري. يتكون هذا الجدول من ثلاثة أجزاء. بداية تم تقدير محددات النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة. إثر ذلك، تم احتساب نتائج تقدير النموذج اعتماداً على الآثار العشوائية وتحديد معامل الارتباط بين القيمة الثابتة intercept والباقي residual اعتماداً على Wald-Test. أخيراً، تم تقدير النموذج بناءً على افتراض الآثار الثابتة وقيمة إحصائية فيشر F إلى جانب نتيجة اختبار الآثار الزمنية الثابتة Time Fixed Effect.

يبين هذا الجدول أن نتائج تقديرات النموذج من خلال الآثار الثابتة تتشابه إلى حد كبير مع تلك الناتجة عن الآثار العشوائية وكذلك المقدرة بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، ويلاحظ أن النموذج المقدر يعتبر معنوياً بما أن القيمة الاحتمالية F تساوي 4.12 وهي معنوية عند مستوى دلالة 1 %، كما يظهر كذلك من خلال معامل الارتباط أن 55.5 % من التباين هي نتيجة لتغيرات بين اللوحات، إلى جانب أن العنصر الفردي المحدد من الخطأ The Individual- Specific Component of the Error هو أعلى بقليل من الخطأ التمييزي The Idiosyncratic Error؛ وبالتالي، تصبح سلسلة الخطأ العشوائي ثابتة التباين الشرطي Homoskedastic.

في نفس السياق، تشير النتائج إلى أن 34.85 % من التباين في الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (SD) تعود إلى التباين بين المجموعات Estimated Between Variance، وبالمقابل، نجد أن 52.23 % من التباين هي نتيجة للتباين داخل المجموعات Estimated Within Variance، ومن الجدير بالذكر أن النتائج أظهرت عدم قبول فرضية تواجد آثار زمنية ثابتة بما أن الاحتمال أكبر من 5 %.

من منطلق النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، يُلاحظ أن معامل التحديد  $R^2$  يساوي 34.64 % وهي تقرب من النتائج التي توصل إليها بعض المؤلفين<sup>(57)</sup>؛ كما تبين نتائج اختبار wald (44.5) أن نموذج الآثار العشوائية يمثل دلالة على مستوى 1 %؛ وفي إطار دراسة معامل الارتباط أحادي التباين Intraclass Correlation Coefficient، تجدر الإشارة أن نتيجة الاختبار Rho تساوي صفراً، وبذلك يمكن القول أن التقلبات داخل المجموعات العنقودية The Variability Within Clusters أكبر من تلك الناشئة عن التقلبات بينها. بالتالي، فإن التقديرات

(57) على غرار Helbok and Wagner. 2006 ; Hemrit. 2018

التي توصلنا إليها من خلال نموذج الآثار العشوائية متقاربة بشكل كبير إلى نظيرتها في النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة؛ وفي نفس الإطار، يمكننا القول أن الفرقين اللذين تم تقديرهما للتأثير و الباقي العشوائيين Random intercept and residual تساويان 16.75 و 15.97 على التوالي، وهما عند مستوى دلالة 1 %، أي أن منحدر سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يختلف بشكل عشوائي من مؤسسة مصرفية لأخرى.

فيما تبقى من تحليل لنتائج التقديرات، يتضح أولاً أن معامل حجم المؤسسة المصرفية، وحجم مجلس الإدارة، وطبيعة البنك تأثر اجمالاً وبصفة إيجابية على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية وذات دلالات احصائية تختلف حسب النموذج المعتمد. بداية، يتبين لنا أن الحجم هو المتغير المؤثر مباشرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر عموماً وهذه النتيجة قد توصل إليها أغلب المؤلفين، كما أن هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية التي تم تحديدها في السابق، إذ إن المؤسسات المصرفية الكبرى تكون محل مراقبة من قبل المستثمرين، والمشاركين والمشرفين التنظيميين.

ثانياً، تشير النتائج إلى أن الإشارة الموجبة لحجم مجلس الإدارة تؤيد ما هو مبين في نظرية الوكالة، بمعنى آخر، فإن العدد الكبير من أعضاء مجلس الإدارة من المرجح أن يعكس ضرورة المطالبة بمراقبة أكثر فعالية ومستوى أعلى من الشفافية للمصارف من قبل المستثمرين.

ثالثاً، إن المصارف التي تتعدد في أغلب أنشطتها تداولات المنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية تكون مؤهلة لمستوى عال من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية لما يقتضيه نشاط المصرف الإسلامي من تقاسم الأرباح والخسائر، لذلك يصبح من الضروري على جميع الأطراف أن يكون التعامل بكل شفافية، مما يضمن إلزامية المصرف الإسلامي على مواجهة هذه المخاطر بالرغم من أنها لا تمت للمخاطرة بصلة.

في ظل الثقة المتبادلة بين المسلم والمصرف الاسلامي، يصبح من الطبيعي الوصول إلى استراتيجية مشتركة لإدارة المخاطر التشغيلية لكي تتناسب مع انتظارات الشركاء. في هذا الإطار، إنّ أصحاب الحسابات الاستثمارية هم أكثر حرصاً على أداء المراقبة للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المودعين أمواهم بالمصارف التقليدية، لأن الاستثمارات تخلو من ضمان قيمة رأس المال والعوائد تكون غير ثابتة وتعتمد أساساً على أداء المصرف الذي يتأثر بدوره بتواجد مخاطر تشغيلية بمختلف خطوط الأعمال<sup>(58)</sup>.

تجدر الإشارة أيضاً إلى التأثيرات السلبية للانتشار المصرفي، وعدد الشركات التابعة ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ حيث نجد خلافاً لما توقعناه، أنّ المؤسسات المصرفية التي تتميز بانتشار ضيق بالملكة تكون أكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية؛ هذه النتيجة تؤيد نظرية الإشارات من خلال إنتاج وبعث إشارات مفادها حسن التحكم بالمخاطر التشغيلية لتوفر درجة سيطرة كاملة على الفروع. من خلال مسح اقتصادي حديث<sup>(59)</sup>، فإنّ الرقابة الغير فعالة يمكن أن تؤدي إلى فشل الحوكمة الفرعية، والتي تضاعف حينئذ بعض المخاطر التشغيلية للمؤسسة المصرفية الأم؛ وفي نفس السياق، تظهر نتائج تقديرات نموذج الآثار العشوائية أنّ قلة عدد الشركات التابعة يعكس مستوى مرتفعاً للإفصاح عن المخاطر التشغيلية. بالمقابل فإنّ هذا المتغير ليست له دلالة إحصائية في نموذج الآثار الثابتة.

أخيراً، إنّ انخفاض نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة يكون لها الأثر الإيجابي على الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وهذه النتيجة تتوافق مع بعض الأبحاث<sup>(60)</sup>. يرى آخرون<sup>(61)</sup>، أنّ مشكلة التناسق بين القرارات، وتباين وجهات النظر وضعف الاتصال بين مختلف أعضاء مجلس الإدارة يكمن في تواجد عدد

(58) Sundararajan and Errico. 2002

(59) مؤسسة Deloitte Touche Tohmatsu India Private Limited

(60) على غرار Eng and Mak. 2003

(61) Adams and Ferrera. 2007

كبير من الأعضاء المستقلين، مما يهدد فعالية المجلس؛ حينئذ، يمكن القول أنه ليس التنوع في حد ذاته هو سبب ضعف الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وإنما هي المحاذرة غير الكافية مع مصالح المساهمين؛ وفي إطار اختيار الأعضاء المستقلين، قد ينتج عن التركيز المفرط على بعض الخصائص (مثل، الخلفية الوظيفية) بعض التعيينات لأعضاء لهم من الولاءات ما يضر بمصلحة المؤسسة المصرفية، أما بقية المتغيرات (الأداء المالي، وتردد الاجتماعات، والتصنيف الائتماني و الاستقرار المالي) فهي ليست لها دلالة إحصائية وهذه النتائج تتناقض مع الفرضيات النظرية لكنها ترادف جزءاً من نتائج بحوث سابقة.

يهدف المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، أثبت اختبار مضاعف لاجرانج Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM) أن القيمة المحسوبة تساوي 60.43 مع دلالة معنوية 1٪، وهذا يعني أنه تم قبول النموذج ذو الآثار العشوائية، كما أنه نتيجة لعوامل فردية غير ملحوظة، من الطبيعي أن يتم تطبيق اختبار هوسمان Hausman Test الذي يحدد بعض المواصفات الخاصة بالنموذج المعتمد في الاقتصاد القياسي بما في ذلك المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وأي من هذين النموذجين يجب الاعتماد عليه في تحديد نتائج البحث<sup>(62)</sup>.

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار Chi (2) (التي تُحسب بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المعادلة المقدره دون القاطع أي أنها تُعادل 10) تساوي 32.68 ومستوى معنوية 1 ٪، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية.

في إطار البحث عن العوامل المؤثرة على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

(62) إن التقديرات الناتجة عن نموذج الآثار الثابتة تكون ثابتة في حال وجود ارتباط بين الآثار العشوائية، والمتغيرات المستقلة في النموذج نتيجة للآثار غير الملحوظة. ومع ذلك، في حالة عدم وجود مثل هذه الآثار الباطنية و / أو وجود الأخطاء العنقودية المترابطة Cluster Correlated Errors، فإن هذه التقديرات تكون بالمعنى المقاربي غير فعالة.

نسبة لكل عينة من المصارف حسب طبيعتها (إسلامية، وتقليدية)، قمنا بتقدير النموذج لنفس مدة الدراسة من أجل تفسير آثار الخصائص المؤسسية، ومتغيرات الحوكمة، والتصنيف الائتماني و الاستقرار المالي على سجل الإفصاح.

الجدول 5: نتائج تقدير النموذج لتفسير سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نسبة لكل صنف من المصارف

المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية			
نموذج الآثار العشوائية Random Effect	نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect	النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدمجة Pooled OLS Regression Model	نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect		
-240.69 (79.717)*	-85.403 (69.896)	104.274 (74.177)	110.35 (145.18)**	PROF	
-29.76 (9.329)*	10.121 (8.307)	32.812 (11.137)*	-6.590 (8.912)	SIZE	
-1538.48 (788.67)***	-1719.2 (628.7)*	-1419.87 (691.01)***	845.23 (536.35)	SUBSI	
-974.35 (790.67)	-639.91 (668.11)	-823.93 (998.92)	-355.66 (1007.13)	PART	
-4562.96 (1716.11)*	-2763.61 (1460.8)***	1541.16 (1876.57)	-1880.36 (1170.3)***	MEET	
1359.52 (8153.51)	-6775.22 (6710.9)	3990.58 (4626.23)	1962.87 (3213.13)	BD_SIZE	
5.290 (37.633)	4.11 (30.044)	-25.043 (30.124)	-41.969 (17.673)**	IND_M	
3293.42 (1241.95)*	1669.02 (1023.7)***	-	-	NATURE	
-13.013 (8.177)***	-2.945 (7.51)	-1.076 (9.287)	-8.557 (5.929)***	CRE-RAT	
13.005 (8.081)***	15.211 (6.95)**	-12.969 (5.169)**	-4.432 (2.871)***	STAB	
-417.93 (214.68)***	-2.607 (191.23)	-481.55 (222.21)	242.89 (177.48)	Intercept	
33.25 0.0000	Wald Chi2 prob> Chi2	2.57 0.0146	5.89 0.0004	9.89 0.0001	Fisher Test Prob>F
0	18.345	0.7161	R <sup>2</sup>	23.691	Sigma_u
17.393	17.393			9.026	Sigma_e
0	0.526			0.873	Rho
14.6 0.0001		2.37 0.1239			Test Var (u) = 0 Prob>Chi2
472.98 0.0000		82.99 0.0000			Chi2 Prob>Chi2

نتائج تقدير النموذج لقياس آثار متغيرات مؤسسية (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة، والانتشار المصرفي)، ومتغيرات حوكمة المؤسسات (حجم مجلس الإدارة، وحضور الأعضاء المستقلين، وتردد الاجتماعات) و متغيرات طبيعة المصرف، والاستقرار المالي والتصنيف الائتماني على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.  $***$ ،  $**$ ،  $*$  تشير إلى أهمية الدلالة الإحصائية عند 1 %، 5 %، 10 % تباعا. الرقم بين القوسين يشير إلى الانحراف المعياري. بالنسبة للعينة التي تحتوي على المصارف الإسلامية، تم تقدير النموذج من خلال الآثار الثابتة وأسلوب المربعات الصغرى المدججة أما في ما يخص العينة التي تحتوي على المصارف التقليدية، فقد تم تقدير النموذج من خلال الآثار الثابتة والآثار العشوائية.

في تحليل لنتائج تقديرات تأثير المتغيرات التفسيرية على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية، توصلنا إلى أن القيمة المحسوبة من خلال الاختبار المضاعف لاجرانج (LM) Breusch-Pagan Lagrange multiplier تساوي 2.37 ومستوى معنوية يتجاوز 5%. بهذا الشكل، ويمكن اعتبار أن النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة هو أفضل كفاءة من نموذج الآثار العشوائية. في إطار البحث التفاضلي بين النماذج، ومن خلال اختبار فيشر الذي أضفى قيمة تساوي 9.8 واحتمالاً مرافقاً للنموذج لم يتجاوز 1 %، فإنه من المفترض أن يتم الاعتماد على نموذج الآثار الثابتة لتحليل النتائج؛ وفي المقابل، في ما يخص عينة المصارف التقليدية، أظهرت الدلالة المعنوية لاختبار هوسمان التي لم تتجاوز 1 % أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة من نظيره الخاص بالآثار العشوائية، ولهذا السبب، سيتم الاحتكام إلى نتائج تقديرات النموذج الأول. توصلنا في بداية الأمر إلى أن المصارف الإسلامية التي تحقق أرباحاً مرتفعة هي الأكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية، وتوافقاً مع هذه النتيجة، وحسب المعايير المحاسبية<sup>(63)</sup>، فإنه إذا كانت نتيجة الاستثمارات الإجمالية للمحفظة سلبية، و في ظل التحمل الكامل للخطر من قبل أصحاب حسابات الاستثمار إلا في حالات التعدي والتقصير ومخالفة الشروط، فإنه من الضروري الإشارة إلى المخاطر التشغيلية قد تكون سبباً في حصول الخسارة؛ إضافة إلى ذلك، فإن التعويضات التي يتم دفعها إلى «أصحاب حسابات التوفير والودائع الاستثمارية» غير المقيدة فتعتمد على مستوى الأداء المالي للمصرف، ولذلك من الطبيعي أن لا يوجد أي سبب لاختفاء المعلومة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

(63) AAIOfI

تظهر النتائج أنّ معامل المتغيرات الخاصة بتردد الاجتماعات، ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة، والتصنيف الائتماني والاستقرار المالي تمثل علامات سالبة بدلالات معنوية تتراوح بين 5٪ و 10٪؛ وفي تحليل لهذه النتائج، تم قبول الفرضية العاشرة التي تعكس العلاقة الإيجابية بين سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية و التصنيف الائتماني، في حين أنّ متغيرات الحوكمة المؤسسية تؤثر سلباً على هذا السجل. بمعنى آخر، فإنّ التقليل في تردد الاجتماعات يقلص من احتمال التصادم بين المصالح ويعزز بالمقابل، من إمكانية التواصل مع المستثمرين وإفشاء المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، كما يؤكد أحد الباحثين<sup>(64)</sup> أنّ وتيرة الاجتماعات المرتفعة ترجح انطباعاً سيئاً لدى السوق، فبالتالي تسعى المؤسسة المصرفية لتقليل مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية من أجل تدارك المعوقات التي تواجه السوق.

في نفس السياق، توصلنا إلى أنّ تأثيرات معامل الاستقرار المالي تتغير من صنف لآخر؛ إذ يبدو أولاً، أنّ المصارف الإسلامية الأكثر إستقراراً هي الأقل إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية، مما يوحي أن غياب منهج الإشارات في القطاع المصرفي الإسلامي يعزز من انضباط السوق، كما أنّ التكلفة الاجتماعية **Social cost** الناتجة عن عملية الإشراف من قبل الجهات التنظيمية قد تنخفض تدريجياً، وذلك بفعل تواجد ضمان معايير الشفافية وصحة المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، وهذه النتيجة تتوافق مع متطلبات الشريعة.

ثانياً، تتميز المصارف التقليدية الأكثر استقراراً على المستوى المالي بكونها الأكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية. هذا يؤيد توفر نظرية الإشارات في القطاع المصرفي التقليدي، التي تشير إلى أنّ الاستقرار المالي هو دافع للإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وذلك في إشارة إلى قدرتها على اكتشاف هذه المخاطر وجودة وسائل التحكم المتاحة لديها. إضافة إلى أن هناك انتهاج سياسة التضييق على المنافسين

(64) Vafeas, 1999

من أجل دفعهم إلى إلزامية مواجهة متطلبات كل مكونات السوق والمشرفين التنظيميين.

## 7. النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

من خلال هذا البحث، اتضح لنا ما يلي:

1. إن نسق الإفصاح عن المخاطر التشغيلية ارتفع بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة بين 2008 و 2015 حيث إن معدل نسبة مؤشر الإفصاح ارتفع بنسبة 10 بالمائة تقريباً.
2. لوحظ أن هناك تقارباً في مختلف سجلات الإفصاح المنسوبة إلى كافة المصارف النشطة بالمملكة، ولا بد من الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية عموماً أظهرت نسباً مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية، مما يبين توفر حوافز الإفصاح في المصارف الإسلامية التي تتجاوز تلك المتعلقة بالمصارف التقليدية؛ بما أن إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية في تقاسم الخسائر الناشئة يفرض سير التواصل والإبلاغ عن جميع المخاطر التشغيلية وإلاً سيكون من الطبيعي أن يكون تحمل الخسائر من جانب.
3. أظهرت تقديرات النموذج المعتمد لدراسة تأثيرات بعض الخصائص المؤسسية وأخرى متعلقة بالحوكمة لكامل العينة التي تحتوي على 12 مصرفاً أن حجم المؤسسة المصرفية، وحجم مجلس الإدارة، وتعدد النوافذ والخدمات الإسلامية ترجح زيادة في مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، بينما كان للانتشار المصرفي، وحجم المساهمة، ونسبة حضور أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة، الأثر السلبي على سجل الإفصاح.
4. من خلال تطبيق نفس النموذج على مجموعة المؤسسات المصرفية الإسلامية

والمؤسسات المصرفية التقليدية، كل على حدة، أثبتت النتائج أنه كلما كان الأداء المالي مرتفعاً وكانت هناك درجة عالية من التصنيف الائتماني، كلما زاد سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية؛ إلا أنه خلافاً للفرضيات التي حددناها مسبقاً، فإن تردد الاجتماعات، ونسبة حضور أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة، والاستقرار المالي، تقلص من المعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية. بالمقابل، فإن عددًا كبيراً من اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة حضور مرتفعة للأعضاء المستقلين داخل المؤسسات المصرفية التقليدية، يقلص في فرص الإدلاء بمعلومات حول هذه المخاطر، في حين أن الاستقرار المالي والأنشطة المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية لهما علاقة طردية مع سجل الإفصاح. إن التعرف على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمؤسسات المصرفية بالمملكة يعطي انطباعاً على تطور حجم هذه المخاطر ومدى تفاعل المشرفين للدعوات القانونية الخاصة بضرورة إرساء الشفافية والتواصل الخارجي.

## ثانياً: التوصيات

لنتائجنا عدة توصيات لفائدة المنظمين، والمستثمرين، والمشرفين على المؤسسات المصرفية مهما اختلفت منتجاتهم وطبيعة أنشطتهم، والنتائج التي توصلنا إليها تثير عدة نقاشات حول سياسة الترشيد التي يجب اتباعها بناءً على التداخيات القانونية الأخيرة و اتفاقيات بازل.

1. إن المعلومات التي تخص المخاطر التشغيلية تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتفتح مزيداً من أفق الاستثمار في مختلف المصارف في ظل تنوع المنتجات والأنشطة.

2. يزيد في الوعي بأهمية خصائص حوكمة المصارف في تأييد ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وتقويم سياسة الترشيد والتشجيع على

استيعاب أنشطة مطابقة للشريعة الإسلامية والتي قد تساهم في تشجيع المؤسسات المصرفية على المساهمة في انضباط السوق، وتضمن بالتالي حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار على حد سواء.

3. تساعد هذه النتائج على إبداء الرغبة للتحوط الذاتي ضد المخاطر التشغيلية من قبل المصارف التي تتميز بحجم صغير، وبعدد ضعيف من أعضاء مجلس الإدارة، والتي تقل فيها تداولات المنتجات الإسلامية إلى جانب أن عدد فروعها والشركات المساهمة يكون مرتفعاً كما أن الحضور المكثف لأعضاء مستقلين بمجلس الإدارة لا بد أن يكون محل مساءلة من قبل المراقبين التنظيميين. وإنه لأمر جيد للاستقرار المالي، لأنه يقلل من فرصة تحقق أحداث غير متوقعة قد تعطل النظام المصرفي بالمملكة.

## مصادر البيانات والمعلومات

- التقارير المالية لجميع المؤسسات المصرفية من 2008 الى 2015 .
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2013): اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.  
www.argaam.com -  
www.moody's.com -

## المراجع الاجنبية

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (1999), Financial Accounting No. 11: Provisions and Reserves, Bahrain.
- Abdullah, M., Shahimi, S., and Ismail, A. G. (2011). Operational risk in Islamic banks: examination of issues. Qualitative Research in Financial Markets, 3(2). pp 131-151.
- Adams, R. and Ferreira, D., (2007). A theory of friendly boards. Journal of Finance 62, pp 217-250.
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K. and Aly, D. (2016). The level of risk disclosure in listed banks: Evidence from Saudi Arabia. Corporate Ownership and Control, forthcoming.
- Archer., S. and Haron, A. (2007). Operational Risk Exposures of Islamic Banks, in Simon Archer and R. A. A.Karim (eds.), Islamic Finance: The Regulatory Challenge. Chichester: John Wiley & Sons (Asia) Pte.
- Ariffin, N., Archer, S., and Karim, R. (2009). Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research. Journal of Banking Regulation, 10(2), pp153 -163.
- Asli., S. (2011). Credit Risks with a View on Facilities Grant Patterns in Countries, Bank Sepah.
- Baamir., A.(2008). Issues of transparency and disclosure in the Saudi stock market, Arab Law Quarterly, vol. 22 (1), pp. 63-87.

- Barakat, A., and Hussainey, K. (2013). Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks. *International Review of Financial Analysis*, pp. 254-273.
- Barakat., A. Chernobai., A. and Wahrenburg. M. (2014). Information Asymmetry around Operational Risk Announcements. Goethe University – Frankfurt March 22, 2013.
- Basel Committee on Banking Supervision (2001), Regulatory Treatment of Operational Risk, Consultative document, September 2001.
- Becker., B. and Milbourn., T. (2009), How did increased competition affect credit ratings?», Harvard Business School Working Paper, No. 09-051.
- Bozanic., Z and Kraft. P. (2015). Qualitative Disclosure and Changes in Sell-Side Financial Analysts’ Information Environment” with Maya Thevenot. *Contemporary Accounting Research*, 32(4), pp 1595-1616.
- Chelly., D. (2011). Risques Opérationnels, Dossier technique d’information Optimind, Avril 2011.
- Čihak., M. and Hesse, H. (2008), Islamic banks and financial stability, an empirical analysis, IMF working paper number 08/16.
- Clarke., T. (2007). *International Corporate Governance: A comparative approach*. Abingdon, UK: Routledge.
- Cummins., J.D., Lewis., C.M., and Wei R. (2006), The Market Value Impact of Operational Risk Events for U.S. Banks and Insurers, *Journal of Banking and Finance*, Vol.30, pp.2605-2634.
- Dobler., M. (2008). Incentives for risk reporting: A discretionary disclosure and cheap talk approach, *The International Journal of Accounting*, Vol.43, pp.184-206.
- Domínguez., L. N and Gámez., L. C. N. (2014). Corporate reporting on risks: Evidence from Spanish companies. *Revista de Contabilidad*. 17 (2), pp 116 -129.
- Drobetz W., Schillhofer A., and Zimmermann H. (2004), *Corporate*

- governance and expected stock returns: Evidence from Germany, *European Financial Management*, 10 (2), pp. 267-293.
- Elshandidy., T. Fraser. I. A. M. and Hussainey., K. (2013). Aggregated, Voluntary and Mandatory Risk Disclosure Incentives: Evidence from UK FTSE All Share Companies, *International Review of Financial Analysis*, Vol. 30, pp. 320-333.
  - Eng., L. and Mak. Y. (2003). Corporate Governance and Voluntary Disclosure. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22, pp.325-345.
  - Greuning., H. and Iqbal. Z. (2008). Risk analysis for Islamic Banks. The world Bank, Washington, D.C.
  - Haija, M.F.A.E., and Hayek, A.F.A., (2012). Operational Risk Disclosures in Jordanian Commercial Banks: It's Enough, *International Research Journal of Finance and Economics*, pp. 50-61.
  - Hassan., N. S. M. (2014). Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 5, 9 (1). pp 109-119.
  - Helbok., G. and Wagner., C. (2006), Determinants of operational risk reporting in the banking industry, *Journal of Risk*, 9(1), pp 49-74.
  - Hemrit., W. (2018). Risk reporting in post- revolutionary Tunisia, *Forthcoming in the Journal of financial reporting and accounting*.
  - Hemrit., W. and Ben Arab M. (2011), The disclosure of Operational Risk in Tunisian Insurance companies, *The Journal of Operational Risk*, Summer 2011, 6 (2), pp 69-111.
  - Htay., N., Nu, S., and Salman., S. A. (2014). Introducing Takaful in India: An Exploratory Study on Acceptability, Possibility and Takaful Model. *Asian Social Science*, 10(1).
  - Iqbal., Z. and Mirakhor., A. (2007), *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice*, John Wiley & Son (Asia) Pte Ltd.
  - Izhar., H. (2010). Identifying Operational Risk Exposures in Islamic Banking,

- Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 3-2 (March 2010), pp. 17–53.
- Jensen., M.C. and Meckling., W.H. (1976), Theory of the firm: Managerial Behavior, Agency costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, 3 (4), pp.305-360.
  - Kald., M. and Nilsson, F. (2000). Performance measurement at Nordic companies, European Management Journal, Vol. 14, pp.113–127.
  - Khan., T. and Ahmed. H. (2001). Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry, Occasional Paper No. 5, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah.
  - Krippendorff., K. (2004). Content analysis: An introduction to its methodology (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.
  - Lajili., K. and Zéghal D. (2006), A content analysis of Risk management disclosure in Canadian annual reports, Canadian journal of administrative sciences, 22(2), pp.125-142.
  - Liu., X. and Anbumozhi V. (2008), Determinant factors of corporate environmental information disclosure: an empirical study of Chinese listed companies, Journal of Cleaner Production, 17 (6), pp.593-600.
  - Madrigal. M. H. Guzman., B. A and Guzman. C. A. (2015). Determinants of corporate risk disclosure in large Spanish companies: a snapshot. Contaduría y Administración. 60(4). pp 757 – 775.
  - Nunnally, J. C. (1978). Psychometric theory (2nd ed.). New York, NY: McGraw-Hill.
  - Onour., I. A. (2012). Implementing Privatization Strategy of Saudi Arabia: Issues and Challenges, Available at ssrn, <http://ssrn.com/abstract=2189804>.
  - Rahim., A. M. (2014). Operational Risks in Islamic Profit Sharing Contracts and Ways to Overcome Them. The Global University of Islamic Finance.
  - Salem., R. A. (2013). Risk Management for Islamic banks. Edinburgh, university Press.
  - Stout., L. (2003). On the proper motives of corporate directors (or, why you

- don't want to invite homo economics to join your board). Delaware Journal of Corporate Law 28, pp 1-25.
- Sundararajan, V. and Errico, L (2002). Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead. Working Paper No. 02/192. Washington: International Monetary Fund.
  - Sundararajan., V, Henderson., T, Perry., C, Muggivan., A, Quan., H, Ghali., WA. (2004). New ICD-10 version of the Charlson comorbidity index predicted in-hospital mortality. Journal of Clinical Epidemiology. 57(12), pp 1288-94.
  - Utz., E. R. (2008). Modelling and measurement methods of operational risk in banking. Schriftenreihe für angewandtes Management, München.
  - Vafeas., N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. Journal of Financial Economics, 53, pp. 113-142.
  - Wahlström., G. (2006). Worrying but accepting new measurements: the case of Swedish bankers and operational risk, Critical Perspectives on Accounting, 17 (4), pp.493-522.
  - Wang., T and Hsu. C. (2013). Board composition and operational risk events of financial institutions. Journal of Banking and Finance, 37, pp 2042–2051.
  - Willeson., M. (2014). New experience from voluntary risk disclosure: operational risk in Nordic banks. The Journal of Financial Management, Markets and institutions, Fascicolo 1, gennaio-luglio 2014.



- c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
  - d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
  - e. List of sources, references and annexes.
7. The citation method should be applied as follows:
- a. Researches in English language shall use (APA) methodology for in text and bibliographic citations.
  - b. Researches in Arabic Language shall adopt the below methodology for citing the sources and references:
    - i. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
    - ii. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
  - c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
    - i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
    - ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
  - d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
  - e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
  - f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
    - i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
    - ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.

### **Third: Research Submission Procedures**

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: [info@mashurajournal.com](mailto:info@mashurajournal.com)
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the Journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the search is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

## First: General Publishing Conditions:

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

## Second: Special Publishing Conditions:

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
  - a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
  - b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
  - c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
  - d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
  - a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
  - b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
  - c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
  - a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
  - b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
  - a. The introduction which shall include: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
  - b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.



*Publishing Standards*

## Editorial Board

*Editor in Chief*

**Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti**

*Managing Editor*

**Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**

*Deputy Editor in Chief*

**Dr. Osama Qais al-Dereai**

*Deputy Managing Editor*

**Dr. Ebrahim Hasan Gamal**

*Editorial Team*

**Mr. Mohammed Muslehuddin Musab**

**Mr. Nafeel Mahboob**

## Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**  
General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**  
Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Prof. Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**  
Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**  
Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Prof. Dr. Iyad Bin Nami Al-Sulami**  
Head of Centre for Research Excellence, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (KSA)
- **Dr. Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**  
Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**  
Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**  
Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**  
Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**  
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Kuwait University (Kuwait)
- **Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**  
Professor of Islamic Economics and Finance, College of Islamic Studies, Hamad bin Khalifa University, Qatar (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**  
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**  
Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**  
Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**  
Associate Professor of Jurisprudence and its principles, Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**  
Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ahmad bin Abdulaziz Al-Shathri**  
Assistant Prof. Islamic Studies Department of Business Management, Salman bin Abdul Aziz University (KSA)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**  
Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)



In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue ( 8 ) State of Qatar - April 2018



Published by



ISSN : 2409-0867 Online

ISSN : 2410-6836 Print

[mashurajournal.com](http://mashurajournal.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
Bait Al-Mashura Finance Consultations